



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الجلسات التأسيسية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 22 يوليو 2002

# فهرس

\* مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

## محضر الجلسة العلنية العاشرة المنعقدة

يوم الاثنين 22 يوليو 2002 ( ليلا )

– الرئاسة: السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

– تمثيل الحكومة: السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة بحضور طاقمه الحكومي.

### افتتحت الجلسة في الساعة

#### التاسعة ليلا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

الجلسة مفتوحة، وأحيل الكلمة إلى السيد عمر شعبان.

السيد عمر شعبان: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة زملائي النواب،

السيدات والسادة الإعلاميين،

أحييكم جميعا تحية أخوية، وبعد،

سيقتصر تدخلي على عدد قليل من النقاط أدرجها فيما

يأتي:

بعد قراءة متأنية لبرنامج الحكومة، وبعد الاستماع

للعرض الوافي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة

المحترم، أستطيع أن أقول: إن الوثيقة المقدمة إلينا

تضمنت برنامجا ثريا ومتنوعا مس مختلف جوانب الحياة

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، كما يمكنني

أن أقول: إن هذا البرنامج لو قدر له أن يطبق في الميدان

وهو ما نتمناه جميعا ويجب أن نعمل على تحقيقه، سيستجيب بلا شك لجزء كبير من تطلعات الجماهير وآمالها.

إن الإصلاحات الكبرى التي شرعت فيها بلادنا منذ منتصف التسعينات، والتي سارعت وتيرتها في السنوات الثلاث الأخيرة قد أعطت نتائج جيدة على مستوى التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى، فأغلب مؤشرات الاقتصاد الكلي إيجابية مثل مؤشرات التضخم والمستوى العام للأسعار والميزان التجاري واحتياطات الصرف والمديونية الخارجية وخدمة الدين.

إن هذه المؤشرات وغيرها تدل، سيادة الرئيس، على استقرار الطلب الكلي. أما على مستوى العرض الكلي فإن المؤشرات تدل على أن الاقتصاد عندنا ما يزال يعتمد على الخارج في الغذاء والدواء والتجهيز، بمعنى أن الإنتاج ما يزال يتميز بضعف المرونة، وهذا يعود في نظري ونظر كثير من الاقتصاديين إلى ضعف حجم الاستثمار الذي لم يتمكن بعد من إزالة العراقيل والقيود التي تقف في وجهه.

رغم توفر النصوص الجيدة والمحفزة، وما عرفته البنوك التجارية في الآونة الأخيرة من وفرة مالية حيث تم تطهير

الاقتصاد العالمي، خاصة بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتهيبى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن عولمة الاقتصاد والتجارة أصبحت اليوم حتمية، وكل محاولات البقاء خارج إطار هذه العولمة هي محاولات انغلاق وركود وتأخر، ومن ثم انتحار اقتصادي.

إن السؤال المطروح اليوم هو هل نقبل العولمة أم نرفضها؟ ولكن كيف نجعل هذه العولمة أكثر إنسانية وذات انعكاسات سلبية أقل على المواطنين وعلى اقتصادنا بصورة عامة؟ إن برنامج الحكومة في جانبه الاجتماعي قد تدارك هذه الإشكالية بالتركيز على انتهاج اقتصاد سوق ذي طابع اجتماعي يراعي العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، كما يراعي التماسك الاجتماعي والتضامن الوطني والتكامل بين فئات المجتمع، وهو ليس أمرا غريبا على حكومة يقودها الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني، وما أدراك ما حزب جبه التحرير الوطني!

فيما يخص المياه والسكن والكهرباء أولت الحكومة في برنامجها المعروف علينا أهمية كبيرة مجالات المياه والسكن والكهرباء والغاز الطبيعي، وهي المجالات التي تهم الحياة المباشرة واليومية للمواطن، ولاشك في أن هذا البرنامج سيجرم لاحقا إلى أهداف ووسائل ومراحل، ومن الموضوعي أن يتم تطبيق البرنامج وفق أولويات تأخذ بعين الاعتبار درجة الإلحاح والاستعجال. إن إزالة الأكواخ القصدية وتوفير المياه الصالحة للشرب وإيصال الكهرباء والغاز الطبيعي إلى البيوت تندرج ضمن هذه الأولويات التي لا تحتمل التأخير، لأنها مرتبطة بمجال حيوي وخطير على حياة المواطن. وأشار في هذا الصدد إلى الأحياء القصدية التي ما تزال تشوه محيط بعض المدن في ولاية البويرة، إضافة إلى عدم توفر شروط الحياة...

**الرئيس:** شكرا للسيد عمر شعبان، وأحيل الكلمة إلى السيد بوفلجة مخلوفي.

محفظتها وإعادة رسميتها، كما ورد في برنامج حكومتكم السيد رئيس الحكومة فإن الثقل البيروقراطي وطول الآجال الإدارية، إضافة إلى صعوبة الحصول على العقار الصناعي ومشاكل التمويل التي لم تستطع البنوك تذليلها رغم المحاولات الجادة، كل هذه عوامل ما تزال تقف عائقا أمام انطلاق عملية الاستثمار، ونركز هنا على الاستثمار المنتج الذي يحدث مناصب عمل ويوفر قيمة مضافة.

إن الاستثمار المنتج هو الوحيد الكفيل بتحقيق النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي هو الوحيد الكفيل بالتقليل من حدة البطالة، وهي أكبر خطر يهدد تماسك مجتمعنا بعد خطر الإرهاب .

إن جهود الاستثمار المنتج يجب أن تتركز على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة لما يسهم به هذا النوع من المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل.

إن كل آلة نقتنيها إما باستيرادها أو بصناعتها سيؤدي تشغيلها إلى إحداث منصب عمل أو أكثر.

إن التحدي الكبير اليوم هو في كيفية تأهيل المؤسسات وجعلها أكثر قدرة على المنافسة.

لقد حصلت كثير من المؤسسات الجزائرية على شهادات الجودة (ISO 9000) و (ISO 9002)... إلخ، إلا أن عددها بقي ضئيلا إذا ما قورن بعدد المؤسسات التي تنشط في الميدان الاقتصادي، وإذا ما قورنت نسبتها بنسبة المؤسسات التي تحصلت على تلك الشهادات في بلدان مجاورة كالمغرب.

في هذا الصدد نسجل الأهمية التي أولاها برنامج الحكومة المعروف علينا عملية تأهيل المؤسسات، وتجد هذه الأهمية مبرراتها في ضرورة الاستعداد للاندماج في

إن التشريع تحت هاجس الخوف من النتائج الحقيقية للصندوق كما ورد في برنامج الحكومة (شوشرة)... أرجوكم دعوني أكمل نصائحي للسيد رئيس الحكومة. الرئيس: من فضلك السيد مخلوفي واصل نصائحك.

**السيد بوفلجة مخلوفي :** (يوصل).

إن التشريع تحت هاجس الخوف من النتائج الحقيقية للصندوق كما ورد في برنامج الحكومة الذي يجرده المنتخب من صلاحياته ويضعها في يد الإدارة والأمناء العاميين يفقد الانتخابات مبررات تنظيمها ويدفع المواطن إلى العزوف عنها ومقاطعتها.

السيد الرئيس،

إن دعم اللغة العربية كما ورد في برنامج الحكومة لا يجدي إن لم يحترمها المسؤولون باعتبارها لغة رسمية ووطنية وإن لم يعمم استعمالها في الإدارة وإن لم تعرب المدرسة الجزائرية في جميع أطوارها وشعبها.

إن الانفتاح على العالم وتعلم اللغات لا يعني "الفرنسة"، إذ يجب ألا نختزل العالم كله في فرنسا، بل علينا ترك الاختيار بين تعلم الإنجليزية والفرنسية للأولياء حتى في مرحلة التربية القاعدية الإلزامية.

إن أكبر مغالطة هي تحميل اللغة العربية مسؤولية ما وصلت إليه المدرسة الجزائرية من نتائج مزرية، فهناك أشخاص يريدون تحميل اللغة العربية مسؤولية التسرب المدرسي ونسب الإخفاق في البكالوريا، بينما يكمن المشكل في طرق التعليم والبيداغوجيا وسوء التأطير.

السيد الرئيس،

لقد تطرق برنامجكم إلى مشروع إنجاز الطريق العابر للصحراء لفك العزلة عن الجنوب، وهذا يحتاج إلى إصلاح الطريق الرابط بين بشار وتندوف والطريق الرابط بين بشار وأدرار، وربط الجنوب بشبكة سكة حديدية حديثة.

**السيد بوفلجة مخلوفي:** شكرا سيدي الرئيس.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

السادة والسيدات النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أقدم جملة من الملاحظات على برنامج السيد الرئيس، ألخصها فيما يأتي:

1 - فيما يخص الإصلاحات، أعترض على تنفيذ تقارير الورشات الثلاث أي إصلاح هياكل الدولة وإصلاح العدالة وإصلاح المنظومة التربوية دون أن يعود الفصل في ذلك إلى المجالس المنتخبة دستوريا، وفتح نقاش واسع حولها داخل المجتمع عبر وسائل الإعلام الثقيلة.

إن مشكلة الجزائر ليست في النصوص القانونية والتشريعية فحسب، فأى إصلاح يغفل العنصر البشري من ناحية التكوين والتأهيل والتحفيز لن يكتب له النجاح.

إن إصلاح هياكل الدولة يجب أن يحقق التوازن بين الهيئات الدستورية، ويوسع استقلالية السلطات ويجسدها.

2 - إن بناء الثقة بين المواطن والدولة، كما جاء في برنامجكم الموقر يقتضي أول ما يقتضي تنظيم انتخابات حرة ونزيهة حقيقية لا شعارا لتفرض الصناديق سلطة لا تلاحقها عقدة نقص الشرعية، تستطيع ترشيد نفقات المال العام وتمنح احتياجات الشعب الأولوية، وإلا كيف يثق المواطن في دولة تتلاعب سلطتها التي تمثلها بأصواته في كل انتخاب؟ وكيف يثق المواطن في سلطة تغدق الأموال على مهرجانات الرقص والغناء، وهو لا يجد الماء الصالح للشرب؟! الماء الصالح للشرب؟! الماء الصالح للشرب!؟

في مجال إصلاح العدالة لا يمكن التحدث عن إصلاح العدالة بمنطق الفكر السائد والمطبق منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لذا نرى في حركة الإصلاح الوطني أن إصلاح العدالة لا يتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية القوية لدى جميع الأطراف، والتي تهدف إلى تكريس مبدأ استقلال القضاء وسيادة القانون حيث يكون الضعيف فيها قويا يؤخذ له الحق، والقوي ضعيف يؤخذ منه الحق.

السيد رئيس الحكومة،

إن الإصلاحات الهيكلية والتحسينات المادية والتكوين النوعي للقضاة وإن كان يحقق نسبة مقبولة من إصلاح العدالة، فإنه لا يحقق المبدأ المذكور أعلاه، الذي يطمح إليه الجميع، ويحلمون به ويكون القانون في ظله سيدا والقاضي لا يخضع إلا للقانون ولضميره.

ولتحسين ظروف القضاة في ظل الوضعية الحالية ندعو إلى ما جاء في برنامجكم، ونضيف إليه وضع حد لتوقيف القضاة عن عملهم وذلك لتخفيف الضغط المعنوي عنهم. وفي حالة متابعة أحدهم يعرض ملفه على اللجنة المختصة في أجل لا يتجاوز ثلاثة (03) أشهر.

أما إصلاح المنظومة التربوية فالملاحظة الجديرة بالذكر في هذا الباب هي أن الموضوع يكتسي أهمية بالغة في حياة الأمة الجزائرية ويعني مختلف شرائح المجتمع، وهي قضية مصيرية تحدد فيها معالم مقومات الشعب الجزائري، لهذه الأسباب لا يحق لأية لجنة مهما كان اختصاص عناصرها وكفاءتهم أن تصدر حق الأمة برمتها، لذا نقترح توسيع دائرة المشاورة إلى كافة الشركاء ومنهم المهنيين، وفي مقدمتهم المعلمون والمربون وجمعيات أولياء التلاميذ والمجتمع المدني التمثيلي.

السيد رئيس الحكومة، نحن لانخجل من الافتخار بالمدرسة الجزائرية التي أنجبت جيوشا من الإطارات الذين هاجر الأدمغة منهم إلى الخارج، ويؤسفني أن أسمع اليوم ما يقال عنها من أنها منكوبة وإجابة عن هذا الكلام أقول: إن المدرسة الجزائرية ليست مريضة كما يصفها

إن شمال مدينة بشار يزخر بمياه جوفية معتبرة يمكن استعمالها للشرب بينما تخصص مياه سد جرف التربة للإصلاح الفلاحي في سهل العبادلة وسقي واحات النخيل في وادي الساورة.

إن برنامج الحكومة يولي سياسة توفير المياه أهمية قصوى، فنرجو منكم برمجة إنجاز سدين بولاية بشار، الأول على وادي زوزفانة والثاني على وادي بشار وعدم الاكتفاء بالحوافز المائية.

إن مدينة بشار من أفقر المدن في البنى التحتية، وقد زرتموها ياسيادة الرئيس أثناء الحملة الانتخابية، وقدمتم وعودا كثيرة للمواطنين، فنتمنى أن تحظى بزيارة عمل من قبلكم، وفقكم الله، والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد بوفلجة مخلوفي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر بلحسن.

**السيد عبد القادر بلحسن:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السادة والسيدات الوزراء، زملائي، زميلاتي النواب، السادة الصحفيين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

اسمحوا لي في بداية تدخلتي أن أقدم تحية خالصة إلى جميع مواطني ومواطنات ولاية عين الدفلى، وبصفة خاصة أولئك الذين منحوني ثقتهم للنيابة عنهم في هذا المجلس الموقر ضمن قائمة حركة الإصلاح الوطني، وحملوني مجموعة من الانشغالات لأنقلها لكم في آخر هذا العرض.

السيد رئيس الحكومة،

إن القراءة المتأنية والمتبصرة لمحتوى برنامج حكومتكم المعروف علينا مكننتني من تسجيل بعض الملاحظات وتقديم مقترحات أوجزها في النقاط الآتية:

ويرفع إليكم مؤجرو سكنات حي 300 سكن المجاور لمقر بلدية عين الدفلى تظلمهم المتمثل في التباين الشاسع في مبلغ الإيجار المفروض عليهم والمقدر بمبلغ 900 دينار للبعض وما يزيد على 3000 دينار للبعض الآخر، وهذا الأمر يخالف مبدأ من المبادئ العامة للقانون، يتمثل في التساوي في النفقات العامة...

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر بلحسن، وأحيل الكلمة إلى السيد الطيب مغزي بخوش.

**السيد الطيب مغزي بخوش:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، معالي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي النواب، إخواني الصحافيين،

بداية أحييكم تحية طيبة من عند الله مباركة يسودها الإخلاص، لحماتها المحبة والمصلحة الوطنية وشعارها السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أشكر سكان ولاية بسكرة على الثقة التي منحوها قائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

معالي رئيس الحكومة، بقرأة واعية ومتأنية لبرنامج الحكومة الذي هو محل نقاش هذه الأيام نلاحظ أنه برنامج متزن وشفاف وواضح، يحمل في طياته مشاريع وأعدة تتسم بالجدية والفعالية، ويستتشف منها أنها تتجه نحو الأفضل، الأمر الذي يجعلني يا سيادة رئيس الحكومة أبارك هذا المسعى وأنوه باعتزاز وفخر بمضامينها ومحتوياتها والإصلاحات الكبرى الثلاث المتضمنة فيها. وهي مشاريع تحدد تصورات فعالة قابلة للتطبيق والتنفيذ وتشخص المشاكل التي يعانيها المواطن الجزائري في الميادين الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي كل المجالات الحياتية الأخرى بشتى قطاعاتها.

البعض، وإنما آلت إلى ما هي عليه حسب تقديري لأسباب متعددة نذكر منها:

- اكتظاظ الأقسام،
- تدهور الوضع الاجتماعي لعمال قطاع التربية،
- نقص الوسائل البيداغوجية،
- تقليص المدة الزمنية للتمدرس في مرحلة المتوسط من أربع سنوات إلى ثلاث سنوات،
- انعدام الصرامة في التسيير، والضعف في سياسة التكوين.

بالنسبة إلى ترقية الوثام المدني إلى مصالحة وطنية، نقترح تجسيد هذا الشعار باتخاذ قرارات جريئة تخص معالجة ملف المفقودين، وإعادة المفصولين عن عملهم إلى مناصبهم، وإطلاق سراح سجناء الرأي وحماية الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارسة نقابية تعددية.

بالنسبة إلى السياسة الاجتماعية والسكن أكتفي كما أشرت إليه في بداية تدخلي برفع انشغالات بعض مواطني ومواطنات ولاية عين الدفلى الذين يأملون أن تتكفل حكومتكم بها مستقبلا. قبل هذا أشير إلى أن إدراج فتح مجلس قضائي بعين الدفلى في برنامج حكومتكم يعد أكثر من ضرورة، إذ أنه يخفف الضغط على مجلس قضاء الشلف، ويسمح بفتح مناصب شغل جديدة، ويقرب جهاز العدالة من المواطن ويخفف أعباء تنقل المواطنين القاطنين بأقصى شرق مقر الولاية.

فيما يخص مشروع حي 200 مسكن الواقع بحي الخشاب، فإن المستفيدين من هذه العملية التي تدخل في إطار السكن الاجتماعي التساهمي ينتظرون بفارغ الصبر من يتدخل لإنقاذ مشروعهم من تقاعس فرع العطف للقرض الشعبي الجزائري علما أن هذه العملية توشك على نهايتها.

أما سكنات التعاونية العقارية الواقعة بحي فرحات فإن أشغال هذا المشروع متوقفة منذ زمن طويل، وهو معرض للإتلاف.

- العمل على انتقاء المعلم والوسائل الكفيلة بتعليم اللغات الأجنبية تفاديا للرسوب في شهادتي التعليم المتوسط والبيكالوريا.  
- التكفل بهيئة المراقبة والتفتيش من حيث وسائل النقل والسكن وظروف العمل.  
- الاهتمام الكامل بالمربي وحفظ كرامته باعتباره أهم ركيزة في المنظومة التربوية وكذا التكفل بمشاكله.  
- رفع عدد المستفيدين من منحة التمدرس، وإيجاد ضوابط كفيلة بمنح هذه المنحة مستحقيها.  
- تمكين مفتشي التربية والتكوين في ولاية بسكرة من الاستفادة من التعويضات والامتيازات الواردة في النصوص التطبيقية للمرسوم رقم 95-330 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995، الذي يدرج في الاستفادة عمال كل البلديات والإكاليات والثانويات ما عدا مفتشي التربية والتكوين.

## 2 - في مجال الفلاحة:

- مواصلة عملية الدعم الفلاحي الذي حقق نتائج إيجابية ومعتبرة جدا خاصة للفلاحين الصغار والشباب.  
- برمجة مشاريع بناء سدود صغيرة في الولايات الداخلية والجنوبية مما يتيح الاحتفاظ بمياه الأمطار الموسمية.  
- ترشيد استغلال المياه الجوفية.

## 3 - في مجال الصحة:

- إحياء مشروع معهد باستور بالعاصمة لما لهذا المعلم الطبي من فوائد خاصة لإنتاج الأمصال واللقاحات.  
- ضرورة إنشاء مستشفيات جامعية جديدة في الولايات الداخلية والجنوبية لتقريب الخدمات الصحية من المواطن، وإحداث التوازن في هذا القطاع.  
- تشجيع الأطباء المتخصصين للعمل في ولايات الجنوب.

**الرئيس:** شكرا وبارك الله فيك.

أحيل الكلمة إلى السيد محمد بوراس.

**السيد محمد بوراس:** بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي الرئيس،

هي مشاريع تسمح بعملية الاستثمار في الفلاحة، والتنمية الفلاحية تحد من الفقر والبطالة، وهي مشاريع إيجابية كفيلة بمعالجة المشاكل عكس ما يراه بعض الجاحدين.

وقد تناول هذا البرنامج المشاريع في أبواب بارزة شفافة شافية وكافية وضعت الأصبع على مواطن الاختلال والضعف. كما اقترح هذا البرنامج حلا منفردا لكل مشكل جديرا وكفيلا بمعالجة النقائص والمشكلات بصورة شاملة في شكل نصوص ومشاريع قوانين وإجراءات عملية تجسد ذلك المسعى والأمل الشعبي.

سيدي معالي رئيس الحكومة،

سيادة الرئيس،

يحمل هذا البرنامج في طياته آملا وإصلاحا واعداء لكل القطاعات بما في ذلك العدالة والصحة والمنظومة التربوية وهذا ما جعله منذ سنوات مطلبا شعبيا.

أتمنى وبكل صدق أن يكون عزم الحكومة تحت رعايتكم السامية عند إرادة التغيير وإدارته لما تتوفر من إطارات كفاءة قادرة على تشخيص المشاكل المطروحة وإيجاد الأساليب والحلول الكفيلة بمعالجتها وفق إستراتيجية شاملة، وأعتنم بهذه المناسبة، سيدي رئيس الحكومة، هذه الفرصة الطيبة لأدلي ببعض الأفكار العامة مذيلا بانشغالات مواطني ولاية بسكرة.

1 - في مجال التربية: لتحقيق إصلاحات تربوية نوعية فعالة لا بد من:

- فتح مناصب مالية للقضاء على الاكتظاظ في الأقسام الدراسية والذي يتعدى معدله خمسة وأربعين (45) تلميذا في القسم الواحد، فنظام الدوام هو السائد حاليا، وفي هذا تأثير سلبي في نوعية التمدرس وكذا التجهيزات.

- العمل على تجديد الأثاث المدرسي الذي تجاوز عمره عشرين (20) سنة، والجهود المبذولة في هذا الإطار.

ويجب أن يكون إصلاحا يهدف إلى إعداد جيل مزود بثقافة ومؤهلات عالية ومتمكن من جميع اللغات التي تساعدنا على جلب العلوم والتكنولوجيا حتى نستطيع مواكبة الدول المتقدمة، وهذا لا يعني أن اللغة العربية سوف تفقد مكانتها بل ستظل اللغة الوطنية والرسمية معززة لدى الشعب الجزائري.

السيد الرئيس،

يجب الاستثمار في الأجيال وتلقيهم ثقافة الحوار والاعتماد على النفس وتحصينهم بسيكولوجيا شخصية المواطن الذي يعرف حقوقه وواجباته والذي لا يكون سهل المنال من قبل الذين يريدون زعزعة كيان الدولة، لذا يحتاج هذا الملف إلى المزيد من الشرح والتوضيح حتى نقطع الطريق أمام الأبواق التي تريد مغالطة الرأي العام.

أما الملف الثاني فيتعلق بالبطالة، هذه الآفة التي مست عمق المجتمع الجزائري، ورغم تناول كل الحكومات هذا الملف إلا أنه ما يزال معادلة صعبة مرتبطة بتحريك الآلة الاقتصادية وتطبيق القوانين الدولية في مجال الإصلاح الاقتصادي، وكذا الانفجار الاجتماعي والوضع الأمني، خاصة ونحن نعلم أن نسبة البطالة أصبحت تقدر بحوالي 30٪ علما أن نسبة 10٪ تعد خطيرة. فلماذا نقول عن هذا الرقم إنه أصبح مأساويا ولا يطاق؟ فقد قدر عدد البطالين بأكثر من مليونين ومائتي ألف شخص قادرين على العمل سنة 1998.

السيد الرئيس، إن هذه الأرقام مخيفة جدا ولا تبعث على الاطمئنان، وتعيق السياسة التي تنتهجونها وكذا التسارع نحو العولمة والتطور التقني المثقل بالمخاطر والغني بالوعود.

السيد الرئيس، تمنيت أن تقدموا في برنامجكم هذا الأرقام والإحصائيات حتى تمكنونا من متابعة سيادتكم خاصة بعد أن أعيد تعيينكم على رأس هذه الهيئة، وحتى يكون هناك شعور باستمرارية أعمالكم.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء والوفود المرافقة لكم،  
السيدات والسادة رجال الصحافة، المرئية والمسموعة  
والمكتوبة،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السلام عليكم.

نعلم أن الجزائر تعيش منذ الثمانينات تحولات عميقة وإصلاحات عديدة في جميع المجالات تولدت عنها مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية، وعليه نجد أن أكبر شريحة من ضحايا هذا المجتمع هي فئة الشباب المقبلون على مستقبل جديد يسوده نوع من الضبابية وعدم وضوح الرؤية التي يسلكون من خلالها مستقبلهم، وحتى يفتح لهم المجال للتفنن في خدمة البلاد وبعث الشعور فيهم بإمكانية صناعة التاريخ مثلما صنعه أجدادنا، وأصبح مفخرة الأجيال القادمة.

سيدي الرئيس، يعرف العالم تكتلات، والتنافس بين الدول على أشده بكل حدة وقسوة، ولا مكانة لمجتمع متخلف، لذا فضلت أن أركز في تدخلتي هذا على ملفين هاميين حتى تعد الجزائر جيلا جديدا ديناميكيا وحيويا يمكنه رفع التحدي وضمان الاستقرار والتنمية في جميع المجالات. يتعلق الملف الأول بالمنظومة التربوية، والثاني بالبطالة.

أما الملف الأول فقد بقي بين جزر ومد بين السياسيين تارة والأصوليين تارة أخرى، عرضة للمشاكل الاجتماعية ضارين عرض الحائط مستقبل الجزائر ومستقبل جيل بكامله.

السيد الرئيس،

لقد كثر النقاش حول هذا الملف، الذي أسال الكثير من الحبر لكن لم نعرف له مخرجا إلى حد الآن، هذا وتبرز كل المؤشرات مدى حتمية التوجه إلى الإصلاحات في هذا القطاع في أقرب الآجال، شرط أن تكون إصلاحات جذرية بعيدة عن الحسابات السياسية والخطب الديماغوجية،

**السيد بشير شكيب جوهري:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب.

أرى من خلال مناقشتنا برنامج الحكومة المعروف علينا أن المواطنين الذين حملونا هذه الأمانة وارتأوا تزكيتنا لتبليغ أصواتهم، ينتظرون منا أن نكون واعين تمام الوعي بالدور المنوط بنا، وأن نتحلى بروح المسؤولية وبعد النظر بعيدا عن كل شعوبية أو ديماغوجية، فجزائري اليوم ليس بالمستهلك المحايد للشعارات الفارغة، ولا حريف الانتقاد الأجوف من أجل الانتقاد فحسب.

إن جزائري اليوم -لمن لم يع ذلك بعد- واع بمواطنته ومقدر حق التقدير وضع بلاده، يعرف مشاكلها كما يعرف طاقاتها وعازم على إصلاح ما يجب إصلاحه، وتعزيز ما حققه من مكتسبات. من هنا يجب علينا أن نتمتع في دراسة محتوى هذا البرنامج من حيث أبعاده وأهدافه، وكذا من حيث أسسه لفهمه وإيصال فحواه إلى المواطن بأمانة وصدق.

أخي المواطن؛ لك أن تتساءل عن وضع البلاد اليوم وحصيلة السنوات الأخيرة التي مرت علينا. وعن التحديات التي نحن مقدمون عليها والمشاكل التي نعيشها يوميا، وأخيرا عما إذا تمت الإحاطة الوافية بهذه المشاكل في البرنامج المعروف عليك من خلالنا.

فيما يخص الحصيلة التي نتسلمها اليوم والحكومة يمكننا القول إن الأزمة المتفاقمة التي عرفت البلاد والتي كادت أن تضرب بأسس الدولة نفسها باتت اليوم جزءا من ماضينا، وهذا بفضل يقظة أبناء هذا الوطن وتضحياتهم في سبيل الإبقاء على الدعائم التي اكتسبناها منذ الاستقلال وعبقريتهم في تحويل مواطن الضعف إلى مواطن قوة، وتحويل التضحية إلى مكسب.

السيد الرئيس، أردت من خلال هذين الملفين أن أبين أننا لانستطيع أن نتكلم عن العولمة ولا عن الديمقراطية، ولا عن انتخابات أو إصلاحات مادامت الشريحة التي تضم 70٪ من هذا المجتمع تعاني ضررا أكبر، وتعيش الإقصاء والحفرة والتهميش حتى في إبداء الرأي، وهناك مثل شعبي يقول "ما يحس بالجمرة غير اللي تكوى بها" فأنا عينة من هذه الشريحة عشت المشاكل التي تعانيها المنظومة التربوية، وعشت البطالة بعد تخرجي من الجامعة، وكذا الوعود الكاذبة والإقصاء والتهميش مع الرداءة والذهنيات المتحجرة، لذا أعجبتني سيدي الرئيس فقرة تضمنها برنامجكم تقول "لا يمكن أن يظل شبابنا يعامل كفئة من فئات السكان، وإذا يمثل 70٪ من السكان فإنه يعد هو السكان في حد ذاته...". - الله أكبر- ثم تكمل وتقول "... ولذلك سوف تخصص له سياسة حكومية حقيقية وإستراتيجية للدولة قصد مواكبته في تحقيق تطلعاته المشروعة...".

السيد الرئيس،

هل تعتبرون هذا مجرد تعبير إنشائي جميل تضمنه البرنامج أم فكرتم بكل جدية في إيجاد إطار شباني حقيقي يعبر عن مشاكلهم، ويخطط لمستقبلهم، وينتقد من خلاله برنامج حكومتكم الموجه إلى الشباب بكل موضوعية بعيدا عن الوعود الكاذبة التي أضرت بهذه الشريحة وأقلقتها؟، وأتمنى أن يكون إطارا شبانيا يعادل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يضع حدا للمزايدات والمغالطات في حق ما قدمتموه في برنامجكم. وعليه سيدي الرئيس، وأمام هذا المجلس الموقر أود أن توافونا في ردكم بالأرقام والإحصائيات كما جاء به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة.

أتوجه في الأخير إلى سيادتكم وإلى الطاقم الحكومي بتمنياتي لكم بالنجاح في مهامكم، وإلى ملتقيات أخرى تسمح لنا بالتدقيق أكثر. شكرا.

**الرئيس:** أشكر السيد محمد بوراس، وأحيل الكلمة إلى السيد بشير شكيب جوهري.

الوحيد الكفيل بإدخالنا ضمن التكتلات الجيوستراتيجية التي يتكون منها العالم اليوم.

كما تطمئن قلوبنا نحن أبناء الجالية الجزائرية في المغرب العربي، تلك الجالية المجاهدة بالأمس، التي قدمت النفس والنفيس لترى الأرض الأم مطهرة من دنس الاستعمار وتطمئن قلوبنا عند التعرض للإحاطة التي نحظى بها في برنامج الحكومة والأولويات التي يصنعها وعلى رأسها حماية المواطن وصيانة كرامته، فجاليتنا عانت وتعاني تقلبات الدهر وتردي مستوى معيشتها جراء العراقيل التي تعرفها يوميا والمضايقات التي تتعرض لها في أبسط الأمور، فارحموا عزيز قوم ذل، ارحموا عزيز قوم ذل. هذا ونحن فعلا في حاجة إلى تطوير المصالح القنصلية بالمنطقة ومدّها بالوسائل العصرية لسيرها وكذا تخفيف الإجراءات الإدارية بها بمنح سلطة رؤساء المراكز القنصلية تفويضا أكبر.

ويبقى الحل الأنجع - كما ينوه به البرنامج- للإحاطة بمشاكل الجالية وتثمين دورها في جهود البناء والتنمية هو تنظيم أفرادها، لاسيما القوى الفاعلة منها، وتحسيسها بمواطنتها وبعظمة ما حققته الجزائر في مجال حماية الحريات وفي تفتحها على العالم دون عقدة نقص، الشيء الذي نحسد عليه ونعتز أيما اعتزاز باكتسابه. المجد والخلود لشهادتنا وتحيا الجزائر.

**الرئيس:** أشكر السيد بشير شكيب جوهرى، وأحيل الكلمة إلى السيد المدني فلواح.

**السيد المدني فلواح:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فيما يخص التحديات التي تواجهنا والمشاكل التي يعايشها المواطن الجزائري، فإن لم تكن أساسا من مخلفات تلك الأزمة فهي قد عرفت من جرائها تصعيدا في حدتها، وجل هذه المشاكل التي يحصيها البرنامج أو كلها تشكل اليوم قيودا لا بد من رفعها لتمكين الإصلاحات التي شرع فيها منذ سنة 1999 من إعطاء نتائجه كاملة وشاملة. كما أن البرنامج يدرج هذه المشاكل حسب أولوياتها، فيقرنها باستتباب الأمن في البلاد، والذي لا يكون بالعمل الأمني فحسب بل بتوسيع سياسة الوفاق المدني التي تكفل استرجاع ثقة الجزائري في أخيه، وفي دولته. ولن تتحقق هذه الثقة إلا بوضع العدالة فوق الجميع وإعطائها حقها وإصلاح هياكل الدولة لاسيما المحلية منها.

كما يدرج البرنامج إصلاح المنظومة التربوية بذهنية براغماتية راعية لثوابتنا ومستشفرة للتحديات التي يقبل عليها أبناء الجزائر. إنه نداء أبناء الجزائر، كفوا عن مدرستنا مرض التسييس وسلحوا أبناءنا لمواجهة أقرانهم في العالم.

أما الإصلاحات الهيكلية الأخرى وإن تعددت أشكالها وميادين تدخلها فإنها ترمي إلى ترقية الإنسان في معاشه بتوفير الحاجات الأولية، وفي نشاطه بإرساء نظام اقتصادي حر وشفاف يفسح المجال للقوى الخلاقة كي تعبر عن نفسها وتسهم في إرساء التنمية الشاملة.

إن هذا برنامج حكومة ائتلاف ولم يكن هذا الائتلاف ضرورة أو جبرا بل هو خيار. خيار من يعي خطورة المنعرج من جهة وخيار من يحكم المصلحة العامة على الاعتبارات السياسية من جهة أخرى، إنه خيار التمدن والتحضر، خيار "الممادنة".

كما نسجل بارتياح كبير تمسك الحكومة بضرورة تفعيل هياكل الصرح المغاربي، وتعزيز ما حققناه والدول الشقيقة في مسار بناء المغرب العربي الواحد، وهو

الحق في مجانية الطب باعتباره مكسبا للأمة الجزائرية، وذلك لحماية المستضعفين الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري، ويتطلب ذلك إصلاح المستشفيات لتطوير مستوى خدماتها وتنويعها وتعميمها على كامل التراب الوطني دون تمييز، هذا مع إيلاء المستخدمين في مختلف الأسلاك العناية الكافية والنظر في قضية رفع الأجور وضمان حقهم في التكوين المتواصل لتطوير معارفهم ومن ثم تقديم خدمات أفضل.

أما عن الجانب الاجتماعي، فبلادنا تعرف تزايدا مذهلا في ظاهرة الفقر؛ إذ يعيش أكثر من نصف السكان تحت عتبة الفقر رغم ما تحتويه الجزائر من ثروات طبيعية ومعنوية وبشرية هائلة ومؤهلة، لكي يعيش شعبها كباقي الشعوب المتطورة. وهنا يبقى الإشكال مطروحا، شعب فقير يعيش في بلد غني؛ ونفهم أيضا أن الأزمة القائمة هي بالدرجة الأولى أزمة رجال وأخلاق، وعليه فهي أزمة تسيير.

سيدي الرئيس،

باسم الشعب نحمل طاقمكم المسؤولية لتجسيد مشروع استعجالي فعال يمس خاصة الانشغالات ذات الأولوية كالأمن والشغل والسكن والماء لرفع الغبن عن المواطن حتى يتمكن من استرداد حقه في العيش الكريم وحق المواطنة. شكرا والله ولي التوفيق وتحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

**الرئيس:** أشكر السيد المدني فلواح، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الحميد ميرة.

**السيد عبد الحميد ميرة:** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس المحترم،

سيدي رئيس الحكومة الفاضل،

معالي الوزراء،

زملائي الأفاضل،

لايسعني في البداية من هذا المجلس الموقر إلا أن أتوجه بتحية خالصة إلى سكان ولاية الطارف الذين حملوني -

أتوجه قبل أن أبدأ مداخلتني هذه بتحياتي إلى كافة الشعب الجزائري خاصة سكان ولاية غليزان.

لمسنا من قراءتنا برنامج الحكومة نية التغيير التي طالما انتظرناها خاصة في سلك العدالة الذي يوجب استقلالية القضاء عن الإدارة وتسهيل مهام القاضي بأن يخول كامل السلطة دون تمييز بين حاكم ومحكوم، وكذا تمكين المواطن من استرداد حقه في أية جهة كانت، إذ لانهوض لمجتمع دون ترسيخ دولة القانون.

فيما يخص إصلاح هياكل الدولة، فإذا أردنا إصلاح هياكلها لغرض خدمة المواطن كي يسترجع ثقته، ينبغي محاربة كل أساليب الرشوة والبيروقراطية والمحسوية والمحاباة، وكذا تحديث الإجراءات الإدارية وتبسيطها وفتح الأبواب أمام المواطن خاصة الإدارة المحلية باعتبارها جهازا يخدم المواطن. أضف إلى ذلك إعطاء الهيئة المنتخبة الصلاحيات الكاملة باعتبارها تمثل الشعب.

أما عن الجانب الأمني، فقد أصبح الشغل الشاغل لكل مواطن خاصة في هذه الأيام الأخيرة، مما يدعو إلى تظافر الجهود وتسخير كل الوسائل اللازمة لإجراء دراسة موضوعية ودقيقة من أجل القضاء على كل ما يؤدي إلى العنف من فقر وتهميش وبطالة وإقصاء.

بخصوص السياسة الموجهة إلى الشباب الذي يعتبر الطاقة الحية للبلاد، ينبغي إيلاؤه العناية المطلقة في شتى ميادين الحياة، وذلك بفتح مناصب الشغل والتأمين ضد البطالة وتفعيل برنامج تشغيل الشباب برفع العراقيل البيروقراطية وإنشاء فضاءات اكتساب المعرفة وتعميمها. أضف إلى ذلك دعم النشاطات الرياضية والفكرية ووضع سياسة بناءة تحد من هجرة الشباب والأدمغة واستغلالهم داخل الوطن.

أما عن المنظومة الصحية، فإنها تعد ركيزة أساسية شأنها شأن المنظومة التربوية وهذا ما يمنح المواطنين

الجزائريين من البديهييات . ويهدف برنامج إصلاح المستشفيات إلى الحفاظ على القطاع العمومي وعصرنته، وإلى ضمان العلاج للأغلبية المطلقة من الجزائريين الذين لا يمكنهم اللجوء إلى القطاع الخاص. أضف إلى ذلك تحسين محيط معيشتهم وإطاره.

يكن المشكل الأساسي في الفهم والتطبيق، فكثير من الناس لا يفهمون حقيقته وآخرون لا يريدون الفهم، وهناك من يطبقون الموضة التي تعمل على تحطيم الرصيد البشري والمادي في قطاع الصحة الذي تم تشييده منذ الاستقلال إلى يومنا هذا كي يخدم الجميع.

سيدي الرئيس،

بحوزتي في هذا السياق بعض التساؤلات النابعة من طروحات وتحاليل أطباء ومستخدمين ومواطنين.

1 - نلاحظ استياء الأطباء العموميين من الأجور التي يتقاضونها.

2 - يتحدث الأساتذة المساعدون والأساتذة في العلوم الطبية كثيرا عن القانون الخاص بهم.

3 - عرفت المؤسسات صعوبات كبيرة عند تطبيق المنشور الخاص بمنحة التنفيع مما أدى إلى غضب المستخدمين.

4 - نرى بخصوص التسيير أن المسؤولين عن المؤسسات مقيدون بتنظيم لا يتماشى في بعض الأحيان مع النصوص الجديدة التي تصدرها بعض الوزارات مثل: الوزارة المكلفة بالوظيف العمومي أو الوزارة المكلفة بالميزانية.

في هذا السياق أضيف - سيدي الرئيس - ملاحظة أراها مهمة جدا. يجب أن تقف الدولة عندما تعكف على تخصيص أموال لدعم إصلاح المستشفيات على حقيقة التكاليف، لأن تفاقم الاختلال بين الجانب الاستشفائي والوقائي والقطاعين العمومي والخاص ونوعية تكوين المستوى المعيشي للمستخدمين وتحسينه يتطلب عناية خاصة ومزيدا من إسهام الدولة في النفقات الوطنية للصحة التي تعد اليوم ضئيلة.

عندما فضلوا قائمة حزب جبهة التحرير الوطني - مسؤولية ثقيلة، يجب تحملها على أحسن وجه، وثقة كبيرة يجب علينا الحفاظ على شعلتها.

أتمنى أن أكون عند حسن ظن الجميع، وأهنئ الطاقم الحكومي الذي تنتظره مهمة تجسيد هذا البرنامج الذي يعد أساسا برنامج إصلاحات.

نحن نقول للشعب إن برنامج الحكومة موضوعي واستطلاعي يسمح بمواكبة تحديات العصر والتحكم في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي نعيشها.

بحوزتي بعض الملاحظات، تنحصر فيما يأتي:

- يقولون: إن إصلاح المنظومة التربوية جاء ليحط من قيمة اللغة العربية.

- يحق للمدرسة الجزائرية أن تفتخر بما حققته من مكتسبات.

- نحن أبناء المدرسة الجزائرية نعرف مراحل تطورها ومشاكلها .

- اللغة العربية هي لغة التدريس ، وهذا مشار إليه بكل وضوح في الصفحة 38 من البرنامج.

- دعم تعليم اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، وذلك برصد الوسائل الضرورية من أجل جعلها أداة فعالة لتدريس كل المواد، وهذا أيضا واضح وضوح الشمس.

أما التفتح على اللغات الأجنبية فيعد أمرا أساسيا يتمحور ويتم بالتدريج. لسنا وحدنا في الكون، بل هناك معلومات معرفية وحضارة عالمية وعلمية وتقنية، وإذا أردنا تيسير الوصول المباشر إلى العصرنة فينبغي تدريس اللغات الأجنبية مثلما أصبح إدخال التكنولوجيات الحديثة إلى المدرسة في وقت مبكر أمرا عاديا وطبيعيا لا مفر منه. فنحن مع الإصلاح المبرمج للمنظومة التربوية.

أما عن الموضوع المتعلق ببرنامج إصلاح المستشفيات فنحن نعرف أن هذه الأخيرة أصبحت اليوم عاجزة عن التكفل بالمرضى بصفة جيدة وأصبحت محاولة إيجاد الحلول والمناهج اللازمة والملائمة للتكفل الأفضل بصحة

المناسبة كذلك أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى فريق وداد تلمسان على فوزه بكأس الجمهورية.

السيد الرئيس، لقد تطرق برنامج السيد رئيس الحكومة إلى مجموعة من الورشات الكبيرة التي تعد حقيقة هامة سواء المتعلقة بالعدالة أو الإدارة أو التربية أو غيرها.

فيما يخص إصلاح العدالة.

إن جهاز العدالة كما يعلم الجميع، جهاز حساس له علاقة وطيدة بالمجتمع ولا يمكن أن تقوم دولة قوية تسائر التطورات الاجتماعية أو الاقتصادية دون عدالة قوية، وخير دليل على ذلك الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تفرض علينا وجود عدالة قوية وصحيحة وسليمة، مع مراعاة وضعية القاضي الذي يعتبر حجر الزاوية في هذه القضية، لهذا لا بد من تمكينه من حياة اجتماعية ومادية وعملية في المستوى اللائق، فهو أولا إنسان يريد أن يعيش حياة كريمة بعيدة عن كل الضغوط، علما أن القاضي المبتدئ لا يتجاوز مرتبه الشهري 15 ألف دج، لذا يجب دعمه من جميع النواحي، المادية والاجتماعية والعملية.

أما السكن فالقاضي يحتاج إلى حياة أكثر استقرارا - فهو قد يصدر أحكاما ربما تسلب الحريات أو الحقوق - وعليه يجب أن يحصل على سكن شخصي يستفيد منه وعائلته طوال حياته الوظيفية، وهكذا يجد مكانا يأويه عندما يحال على التقاعد، هذا ويجب أن يستفيد أيضا من سكن وظيفي حسب مكان عمله، بالله عليكم سيدي رئيس الحكومة، أنتم أدري بهذا المجال، إنني أعني جيدا أنك رجل قانون قبل أن تكون رئيس الحكومة، والأمر نفسه بالنسبة إلى وزير العدل وحافظ الأختام والسيد الوزير المنتدب لإصلاح السجون.

كيف نفسر رفع الدعاوي القضائية على القاضي من أجل طرده من مسكنه وهو ما يزال يؤدي مهامه القضائية والعملية؟ وعندما نسأل يقال لنا إن هناك قرارات فوقية!؟ أليس من العار سيدي الرئيس أن ينادى على القاضي

أما عن ترقية الاستثمار والشراكة، فأرى أن البرنامج تطرق إلى منح امتيازات خاصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ استراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة لهذه المؤسسات. كما تطرق إلى تدابير وأدوات مالية جديدة وهذا هو السبيل.

ألاحظ كذلك في الجانب المتعلق بقطاع السياحة أن عمل الحكومة يهدف إلى تشجيع صناعة سياحية مبنية على تهمين الطاقات والقدرات الطبيعية وهذا مقبول، ويجب أن يثمن.

يتطرق برنامج الحكومة بخصوص قطاع الصيد البحري، إلى إعداد خرائط للمواد البيولوجية البحرية ومواقع حوضية ملائمة لتنمية تربية المائيات، -أتفاءل خيرا- هذا ما ينتظره خاصة سكان ولاية الطارف التي تزخر بشواطئها وبغاباتها الجميلة وبحيراتها الفريدة من نوعها وشريطها الحدودي، وهذا ما ينتظره كذلك سكان دائرة القالة في مجال الصيد...

**الرئيس:** أشكر السيد عبد الحميد ميرة، وأحيل الكلمة إلى السيد خير الدين رحوي.

**السيد خير الدين رحوي:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
رجال الإعلام، جنود الخفاء،  
أقدم إليكم تحياتي الخالصة.

بادئ ذي بدء أتقدم في هذه المناسبة بتشكراتي الخالصة أولا إلى السيد فخامة رئيس الجمهورية الذي سمح لنا بإجراء انتخابات نزيهة جرت في شفافية تامة، كما أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل من أسهم في إنجاح القائمة الحرة في "لوسن" بتلمسان مدينة العلم والحضارة ومن مغنية إلى القور، ومن تلمسان إلى العريشة. وبهذه

مادة الفيزياء، كما نلاحظ اكتظاظا في الأقسام، لذلك نطالب بالرجوع إلى نظام التعليم القديم الابتدائي بست سنوات والمتوسط بأربع سنوات والثانوي بثلاث سنوات، وهذا يؤدي إلى التكامل في شخصية رجل الغد.

يعيش المعلم كذلك مشاكل، لهذا لا بد من توفير الحياة الاجتماعية الكريمة له، لأن القدرة الشرائية أصبحت كبيرة في حياته، كما نطالب بتسوية وضعيتهم المتعلمين...

**الرئيس:** شكرا للسيد خير الدين رحوي، وأحيل الكلمة إلى الأنسة سامية موالفي.

**الآنسة سامية موالفي:** شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي الرئيس المحترم،  
السيد رئيس الحكومة الفاضل،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
أيثمي، أئيس مئين أزول فلاون.

في البداية أهنيء السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة على الثقة التي وضعها فيهم السيد رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

يأتي برنامج الحكومة في سياق متميز وخاص كونه يأتي غداة انتخابات تشريعية، حملت معها الكثير من الطموحات والآمال، كذلك العديد من الرهانات والصعاب. هذا البرنامج الذي يحمل في طياته حلولاً للمشاكل المختلفة والمتنوعة التي يعانيها المواطنون، والتي تعانيها جزائرتنا الغالية. كما أظهر برنامج الحكومة الذي بين أيدينا اليوم، بوضوح الإرادة القوية للتكفل بالمتطلبات العاجلة والمشروعة للمواطن.

الذي كان يحكم بين الناس داخل قاعة الجلسات مثله مثل المتهم أو المدعى عليه؟ هذا ما حدث فعلا في بعض المجالس القضائية - أليس هذا عارا؟ - علما أن هذا الجهاز حساس وهام في الدولة ولدينا في هذا المجال أمثلة حية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كفانا توقيفات ومعاناة، فقد أصبح القاضي يخاف حتى من المتقاضين، ولو تطرقنا إلى أمثلة عن ذلك فسنقع في الحضيض.

سيدي الرئيس،

نطلب دعم القاضي بجميع وسائل العمل مثل الإعلام الآلي وإعادة تهيئة هياكل العدالة كمحكمة مغنية التي تعد محكمة صغيرة، ومحكمة سبدو ومجلس قضاء تلمسان، ولا بد كذلك من سن قانون يجعله يوفق بين مساعدي القضاء كالمحامين والمحضرين وحتى كتاب الضبط.

سيدي الرئيس،

نبارك خطوة إنشاء الوزارة المنتدبة لإصلاح إدارة السجون، وهذا حتى يكون هناك تقارب بين الإدارة المركزية والمساجين، علما أن جميع المؤسسات العقابية أو أغلبها يعود تاريخ بنائها إلى الحقبة الاستعمارية، وتتميز بصغرها وقلة استيعابها وكذا انعدام الوسائل الضرورية. وعليه لا بد من إعادة بناء مؤسسات عقابية جديدة تسير الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتطورات الحياة الاجتماعية، وهكذا يتعلم السجين أثناء مدة سجنه عملا يدويا ويصبح بذلك إنسانا وشخصا سويا يساعد في تقويم المجتمع. وعليه نطالب سيدي الرئيس أولا بإخراج القانون الأساسي للقضاء من الأدراج حتى يصبح القاضي والقضاء قوين في دولة الحق، وحتى يتم كذلك الفصل بين السلطات الثلاث القضائية والتشريعية والتنفيذية.

سيدي الرئيس،

أما عن قطاع التربية والتعليم، فإننا نلاحظ وجود ضغط على التلاميذ أو بالأحرى على التلميذ الذي لم يتجاوز العشر سنوات حيث يدرس مجموعة من المواد العلمية والأدبية كدراسة الوسط التي هي في الحقيقة عبارة عن

تحفيزات مختلفة ومتنوعة مثل:

- بناء سكنات اجتماعية،
- تحسين الظروف المعيشية في هذه المناطق بإنشاء نواد وقاعات للرياضة وقاعات الأترنيت والمكتبات، وغيرها.
- تحقيق اللامركزية الإدارية.
- تسهيل الحصول على العقار من خلال إيجاد ميكانيزمات تشجع على ذلك.
- الترغيب في الاستقرار في المناطق المعنية من خلال التخفيض الجبائي.

سيدي الرئيس،

تخص ملاحظتي الثالثة الفصل الثالث المتعلق بإصلاح المنظومة التربوية.

إن التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع الجزائري بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة تجعل إصلاح المنظومة التربوية من الأولويات التي تدعم إصلاحها، وهذا للتمكن من مواكبة عصر التكنولوجيات الجديدة. في هذا الإطار جاء برنامج الحكومة طموحا جدا متشعبا بمدرسة جزائرية متفتحة، ومتقدمة ومتطورة، ومنح الاهتمام بصفة خاصة بإطار المعلمين، الأولوية بتحسين مستوى تكوين المعلمين ومكوني التكوين المهني والتعليم، إذ يعتبر هذا من الأولويات، وكذلك نيل الأستاذ أو المعلم اهتمام الحكومة بأن تمنحها المكانة اللائقة بهما ماديا ومعنويا وبيداغوجيا، ذلك أن الإصلاح سيبقى دون جدوى إن لم يأخذ في الحسبان المعلم لأنه هو حجر الأساس في هذا البناء.

سيدي الرئيس،

أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى كل الجزائريين الذين كرمونا بانتخاب مجموعة من النساء تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني (تصفيق) فهنيئا للمرأة الجزائرية على هذا الانتصار.

في الأخير، أتمنى للسيد رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة النجاح في مهامهم، وإن المهمة ليست سهلة

سيدي الرئيس،

تتعلق الملاحظة التي أتقدم بها بالفصل الثاني المعنون بإصلاح مهام الدولة وهيكلها وبالضبط إعادة هيكلة الدولة.

إن المواطن الذي يتطلع اليوم إلى تلبية حاجاته الأساسية، خاصة في مجالات حيوية كالماء والصحة والشغل والسكن وغيرها، يحتاج إلى دولة قوية، نعم المواطن يحتاج إلى دولة قوية، كما يحتاج الطفل إلى والده أو إلى رب العائلة، وأقصد هنا المواطنين الذين يحنون إلى الماضي، حيث كان يسود الأمن والاستقرار والرخاء.

إن دولة القانون لا تعني الفوضى، نعم دولة القانون لا تعني الفوضى.

والملاحظ أن برنامج الحكومة نص على استعادة هيكلة الدولة، ونحن نشمن موضوع الإسراع في الإصلاحات من أجل دعم سلطة الدولة على المستويين المركزي والمحلي، وذلك بغرض احترام الجميع سلطان القانون لاسترجاع الثقة في مؤسسات الدولة، لأن هذا سيساعد لامحالة على التكفل بالمشاكل والانشغالات اليومية للمواطن بعمق وموضوعية.

تتعلق الملاحظة الثانية بالفصل الثاني من الباب الرابع المتعلق بتهيئة الإقليم.

إن ما يدفعنا إلى الاطمئنان إلى جانب كل هذا هو اعتناء برنامج الحكومة بتهيئة الإقليم، حيث نلاحظ أن مدننا الساحية تعاني اكتظاظا واختناقا شديدين لأن أغلب النشاطات الاقتصادية تتمركز فيها. وقد جاء في برنامج الحكومة حيث نص على إعادة انتشار النشاطات في المناطق الداخلية، خاصة عبر خيار "الهضاب العليا والجنوب" الذي يشجع التخفيض الجبائي للشركات التي تقوم بالاستثمار في تلك المناطق المذكورة أعلاه. لذا نشمن هذا الطرح الذي يشجع ويحفز المواطن على الاستقرار في المناطق الداخلية والجنوبية للبلاد من خلال

في هذا الإطار دق المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي مرارا وتكرارا ناقوس الخطر لتحسيس الحكومة بالمشاكل التي تعيشها هذه النخبة، لكن للأسف الشديد لم تجب الحكومة عن المطالب المذكورة سابقا وفضلت الحلول السطحية مثل منحة التأطير ومنحة التوثيق، مما سبب هروب عدد كبير من الأساتذة إلى الخارج واستخلافهم بأساتذة مؤقتين يتقاضون هم كذلك رواتب العار. وعلى سبيل المثال نحيطكم علما أننا نجد بين سلك الأساتذة المؤقتين أساتذة حائزين على شهادة ما بعد التدرج ويتقاضون رواتب لا تتجاوز 36 ألف دينار سنويا، وآخرون حاملون شهادة ليسانس ومرتبهم يصل إلى مبلغ 18 ألف دينار سنويا. إضافة إلى هذا وعلى سبيل المثال توظف كلية علم النفس ببوزريعة وحدها 445 أستاذا منهم 285 أستاذا مؤقتا إن لم نقل عنهم إنهم عمال الشبكة الاجتماعية. لهذه الأسباب نطالب رئيس الحكومة بوضع حد لحالة التعفن التي مست هذا القطاع.

إذن سيدي الرئيس، نرى أنه من واجب الحكومة أن تجد الطرق والوسائل لحل أزمة الجامعة والأستاذ.

سيدي رئيس الحكومة، في برنامجكم هذا، في الفصل المتعلق بإصلاح الجامعة والخدمات الاجتماعية فإن المفهوم الوحيد الذي استنتجناه منه هو خصخصة هذه المؤسسات التي تمس الحقوق الديمقراطية للشعب، بمعنى آخر لا بد للطالب الجزائري من التكفل بنفسه من الناحية المادية حتى يسمح له ذلك بمتابعة دراسته إن كان قادرا على ذلك، فما مصير ابن الفقير من كل هذا؟! هذا من جهة، من جهة أخرى كيف تفسرون سيدي رئيس الحكومة التناقض بين تحسين الوضعية الاجتماعية للطالب والتفكير في رفع التكاليف الاجتماعية كالسكن الجامعي والنقل والإطعام؟!

في الخلاصة نتساءل: ما مصير الآلاف من العمال وعائلاتهم مما ينجر عن هذه الخصخصة؟

إذن، نحن في حزب العمال نرفض تماما هذه الخصخصة شكلا ومضمونا، بل نطالب بالمحافظة على كل

دون شك، ولكن بتظافر جهود الجميع سوف نحقق النجاح ونرتقي بجزائرنا الغالية إلى مستقبل زاهر بإذن الله وعونه.

شكرا سيدي الرئيس، ثميرث (تصفيق).

**الرئيس:** شكرا للآنسة سامية موالفي، ثميرث، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الشريف شلابي.

**السيد محمد الشريف شلابي:** سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

سيداتي سادتي،

أزول فلاون،

مساء الخير.

إن مفهوم السلم في نظر حزب العمال هو تكريس سياسة حقيقية لحقن دماء الجزائريين، وهذا يعتبر عند كل الشعب الجزائري أولوية الأولويات التي تسمح بعودة الطمأنينة إلى هذا البلد الذي ضحى بالنفس والنفيس، هذا أولا.

ثانيا، إن مفهومنا للسلم هو تكريس سياسة فعالة وموضوعية لحل الأزمة التي تعيشها منطقة القبائل منذ زمن طويل بصفة نهائية، وذلك بإرساء إجراءات التهذئة وإطلاق سراح سجناء الرأي بالدرجة الأولى.

ثالثا، السلم في نظرنا هو توقيف التوجه الاقتصادي الذي خلف البؤس والانحطاط في مجتمعنا.

فيما يخص الجامعة سيدي الرئيس، يجب على الحكومة أن تأخذ بكل جدية المشاكل التي تعانيها الجامعة بصفة عامة والأستاذ بصفة خاصة انطلاقا من الهزات المتكررة التي يتخبط فيها الأستاذ، منها ظروف العمل والظروف الاجتماعية المزرية وغياب قانون أساسي للأستاذ.

في بداية التسعينات التي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد ألغى هذا المشروع، ومن بداية التسعينات إلى سنة 2000 بقي هذا المشروع الكبير مجمداً. وبمناسبة الزيارة الأخيرة لرئيس الجمهورية إلى ولاية جيجل اتخذ القرار بتحويل هذا المشروع "الحديد والصلب" إلى منطقة حرة لإنجاز منطقة صناعية على مستوى المقر الذي كان مخصصاً لهذا المشروع، ومنذ بداية سنة 2000 إلى يومنا هذا لم تنجز أية عملية في هذا الإطار، ونتمنى أن يأخذ برنامج الحكومة الذي جاء به الأخ علي بن فليس هذه الوضعية بعين الاعتبار ويبعث إنعاشاً جديداً لهذا المشروع، ويعمل على استغلال المصاريف الكبرى التي أنفقت في إطار هذه العملية.

الميدان الثاني الذي أريد أن أتدخل بشأنه هو ميدان الفلاحة والتنمية الريفية، وأتكلم هنا بصفة خاصة عن أحد المشاكل التي تشكل عوائق للتنمية الفلاحية ألا وهو التمويل الفلاحي، حيث يعلم الجميع أن عصرنة الفلاحة وإنعاش الاستثمار في هذا الميدان يتطلبان تمويلاً خاصاً وهذا بإنشاء مؤسسة مالية أو مصرف مالي أو بنك فلاحي يتماشى ومعطيات القطاع الفلاحي، لأن البنك الموجود حالياً وهو "بدر" لا علاقة له بالقطاع الفلاحي، لذا فكل برامج التنمية المسطرة اليوم على مستوى القطاع الفلاحي تعاني أحد العوائق، وهو عدم وجود بنك فلاحي شريك للفلاح، يعطي الدعم الأساسي لبرنامج التنمية الفلاحية الذي سطر منذ سنة على مستوى القطاع الفلاحي.

لهذا أقترح أن يأخذ المشروع الذي انطلق بداية سنة 2000 -وهو إنجاز القرض الفلاحي- وبصفة خاصة العملية التي انطلقت كعملية نموذجية في بعض الولايات بعين الاعتبار، كما نطلب في إطار هذا البرنامج أن تؤخذ النتائج التي توصلت إليها هذه العملية النموذجية التي انطلقت منذ سنة 2000 بعين الاعتبار، وأقترح إنشاء قرض أو بنك فلاحي لمعالجة الوضعية المالية التي يعانيها هذا القطاع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مكتسبات الشعب الجزائري، وإحداث مناصب الشغل تلبية لمطالب الأساتذة واحتراما لحقوقهم النقابية، وشكراً.

**الرئيس:** شكراً للسيد محمد الشريف شلابي، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين كحال.

**السيد نور الدين كحال:** شكراً سيدي الرئيس، سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، سيدي رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي زملائي النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر في البداية من هذا المنبر سكان ولاية جيجل على الثقة التي وضعوها في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

ينحصر تدخلني في ميدانين هما:

- الصناعة.

- الفلاحة والتنمية الريفية.

الصناعة: أريد أن أتكلم عن المنطقة الحرة لبلارة ببلدية الميلية ولاية جيجل، وللتوضيح فقد شرع في بداية الثمانينات في إنجاز ثاني قطب للحديد والصلب في ولاية جيجل، وشرع في هذا الإطار في إنجاز مشاريع عديدة ترافق هذا المشروع. أذكر على سبيل المثال:

- إنجاز ميناء جنجن الذي يعتبر اليوم أكبر ميناء على مستوى الوطن، وللأسف لا يتجاوز استعمال طاقته اليوم نسبة 30٪.

- إنجاز الطريق السريع رقم 43 جيجل - قسنطينة مروراً بالميلية.

- إنجاز خط سكة حديدية يربط بين جيجل - رمضان جمال - سكيكدة مروراً بالميلية.

- تخصيص مساحة قدرها 520 هكتاراً لتصبح قطعة لاستقبال هذا المشروع.

سيدي الرئيس، إن الأزمة الجزائرية ما تزال -في نظرنا نحن في حركة الإصلاح الوطني- قائمة بكل أبعادها، فهي أزمة ذات بعد سياسي، وهي أزمة ضمير، وأزمة تصالح مع الذات، وهي بعد ذلك أزمة رجال على كل الأصعدة والمستويات. هي باختصار أزمة مشروع مجتمع لم يستقر بعد أمر الفصل فيه نهائيا.

إن تجنب برنامج الحكومة تناول موضوع الأزمة بالتحليل العميق يحتمل تفسيرين اثنين: إما عدم إدراك حقيقة الأزمة بأسبابها الجوهرية، وإما تعمد سياسة الهروب إلى الأمام في مسار ترقيعي قد لا ينتهي.

هذا فيما يتعلق بالبرنامج في بعده التصوري للأزمة الجزائرية. أما عن الحكومة من حيث تشكيلتها، فإن عددا كبيرا من أعضائها الذين هم محترمون في أشخاصهم إلا أنهم وجدوا أنفسهم في موضع أقل ما يقال عنه إنه محرج، لأنهم لم يستمدوا شرعية وجودهم في الحكومة من إرادة الشعب في اختيار من يحكمه، فلئن كان الدستور الجزائري يسمح بذلك، فإن هذا الأمر قد أثار تساؤلات كثيرة لدى المواطنين، خاصة أولئك الذين منحوا ثقتهم الأغلبية المنبثقة عن تشريعات 30 ماي 2002 واحتاروا أكثر عندما رأوا وزارات السيادة تمنح من لم يمر على امتحان تزكية الشعب، وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح مشكل سياسي كبير يخص نظام السلطة التنفيذية في الجزائر.

لكل هذه الأسباب نقول إن برنامج الحكومة يفتقر في بعده السياسي إلى المصداقية، ومن ضاق صدره فليخرج من القاعة.

أما في شكله، فإنه يتميز بالطرح العام، ونقص الدقة في آجال المخططات والمشاريع وانعدام الأرقام، مما يجعله غير قابل للمراقبة والمتابعة والمحاسبة.

سيدي الرئيس، إن خيار الوثام المدني الذي أثبت محدوديته في إحلال الأمن يحتاج إلى ترقية من خلال

**الرئيس:** شكرا للسيد نور الدين كحال، وأحيل الكلمة إلى السيد عز الدين شيهب.

**السيد عز الدين شيهب:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لاشك في أن الحكومة التي تعرض علينا اليوم برنامجها قد سهرت طويلا وبذلت جهودا كبيرة لتقدم إلينا عصارة ما انتهت إليه من قناعات وأفكار تعتزم تجسيدها في هذا البرنامج، لكن واجبا نحن نواب الأمة يفرض علينا، من منطلق المسؤولية الكاملة، أن نتعامل مع هذا البرنامج من خلال تقديرنا لما سيحققه للأمة من نفع وما سيجنبها من ضرر.

سيدي الرئيس، إن برنامج الحكومة هذا لا يحمل نظرة تحليلية عميقة للوضع الذي تعيشه البلاد، ولا يتطرق إلى الأسباب الجوهرية التي كانت وراء ما تعيشه اليوم من أوضاع، بل أكثر من ذلك بنت الحكومة هذا البرنامج على نظرة تعتبر البلاد قد خرجت من أزمتها، كما ورد في أول جملة من نص هذا البرنامج.

إن هذه النظرة التصورية عميقة الدلالة في تحديد طبيعة الفهم والإدراك الذي تحمله الحكومة تجاه الأزمة الجزائرية، ومن ثم تحديد كيفية التعامل مع هذه الأزمة بهذه الطريقة.

إن هذا المنطق الذي لا يقوم على تحليل عميق للأزمة وتشريح دقيق لأسبابها الجوهرية، يجعل من برنامج الحكومة مجرد محاولة قاصرة ومجرد إجراءات ترقيعية لن تقوى على تغيير الواقع المزري للبلاد والعباد، ولن يضيف إلا مزيدا من تضييع الوقت والجهد والمال.

الأكبر أمام الاستثمار بولايتنا يتمثل في العزلة التي تعانيها جراء عدم ملاءمة الطريق الوطني رقم 43 في شطره الرابط بين جيجل وبجاية خاصة مع المتطلبات الاقتصادية، مما يستوجب توسيعه لتمكينه من فك العزلة عن الولاية وأداء دوره الاقتصادي، وكذلك الإسراع في إنهاء إنجاز الطريق الوطني رقم 77 جنوب الولاية، وفتح خط دولي بمطار جيجل، وإنجاز السدود الثلاثة المبرمجة لمعالجة أزمة المياه، وتخصيص اعتمادات مالية أكبر للولاية ورفع حصتها من المشاريع المختلفة الخاصة ببرامج السكن ودعم الإنعاش الاقتصادي لتعويض ما خربه الإرهاب.

السيد رئيس الحكومة، إن هذا البرنامج طموح جدا، إلا أنه يفتقر إلى جدولة زمنية، وإلى تحديد موارد التمويل. كما أنه لم يتطرق إلى ضعف الإدارة وبعدها عن الشعب، وإلى الثقة المفقودة بين الدولة والمواطن وكيفيات استرجاعها، وإلى الفساد الأخلاقي المتنامي خاصة في الوسط الشباني. كما نتساءل عن غياب ملف المديونية، والإجراءات المزمع اتخاذها لاستعادة الأمن في كافة التراب الوطني، خاصة في ظل التدهور المتجدد للوضع الأمني الذي يعيق جلب الاستثمارات، وبالتالي قد يرهن تجسيد المشاريع المقترحة في البرنامج بحكم اعتماد الحكومة على التمويل الخارجي بالدرجة الأولى.

تتطلب معالجة الوضعية الأمنية جملة من الإجراءات منها:

- ترقية الوثام المدني إلى مصالحة وطنية حقيقية،
- مكافحة الإرهاب بكل أشكاله وصوره ومعالجة أسبابه
- معالجة ملف المفقودين بشجاعة وحكمة تسمححان بوضع حد نهائي لمسلسل مأساة ذويهم وتعفيان الجزائر من الضغوط الأجنبية،
- معالجة أزمة منطقة القبائل بما يحفظ وحدة الوطن ويستجيب للمطالب الموضوعية للمواطنين، وتوسيع الحوار إلى كل الأطراف وكافة الشركاء السياسيين دون إقصاء أو تهميش.

تبني نظرة أشمل للأزمة تصبو إلى تحقيق مصالحة وطنية شاملة، عن طريق فتح حوار سياسي تشارك فيه كل الفعاليات المكونة للمجتمع الجزائري دون إقصاء ولا تهميش.

نلاحظ كذلك أن البرنامج غيب تماما -وبصفة رسمية- المشكلة التي تعرفها منطقة القبائل، لأنه لم ترد فيه أدنى إشارة إليها، وهي المشكلة المرشحة لا قدر الله...

**الرئيس:** شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الطاهر عبدي.

**السيد الطاهر عبدي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.  
السيد رئيس المجلس الموقر،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السادة والسيدات الوزراء المحترمين،  
أسرة الإعلام،  
إخواني، أخواتي النواب الأفاضل،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى مواطني ولاية جيجل على الثقة التي وضعوها في قائمة حركة مجتمع السلم، وحملوني مسؤولية تبليغ انشغالاتهم التي يأتي في مقدمتها مشروع المنطقة الحرة لبلارة الذي سبقني إخواني إلى الإشارة إليه. هذا المشروع الذي وعد بتجسيده السيد رئيس الجمهورية في إحدى زيارته إلى ولاية جيجل، ويبقى الوفاء بهذا العهد من مسؤوليات الحكومة التي تستمد برنامجها من برنامجها.

سيدي الرئيس، يمكن هذا المشروع تنشيط التنمية والحركية الاقتصادية بالولاية، وفتح سبل الاستثمار، وإحداث مناصب شغل جديدة للحد من نسبة البطالة المرتفعة جدا التي تفوق 40٪، كما يمكن من إحداث حركية في ميناء "جنجن" الذي يوجد اليوم في حالة شلل شبه تامة رغم الإمكانيات التقنية الهائلة التي يتوفر عليها والأموال الطائلة التي صرفت لإنجازه. كما أن العائق

وهنا أقترح رفع مدة عطلة الأمومة إلى ستة أشهر بدلا من ثمانية وتسعين يوما المعمول بها حاليا.

-مراجعة طرق تمويل الهياكل الصحية.

إن إنهاء مجانية العلاج في الظرف الحالي حيث ماتزال الحكومة غير قادرة على تحديد الفئات المحتاجة، إضافة إلى تدني المستوى المعيشي للمواطن يجعلنا نتخوف من تبعات هذا القرار على الفئات المحرومة، وعلى حقها في الخدمات الصحية خاصة في ظل عدم قدرة صناديق الضمان الاجتماعي على التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق، وبالتالي على تحمل أكثر للمصاريف الصحية، كذلك في ظل عجز الجماعات المحلية عن التكفل بالفئات المحرومة بسبب العجز الكبير في ميزانيتها ومشاكل التسيير التي تتخبط فيها.

السيد رئيس الحكومة، إن أي تعديل لقانوني البلدية والولاية يجب أن يحافظ على المكتسبات الديمقراطية، إلا أن مقترحات الحكومة بمنح الإدارة صلاحيات أكبر ستكون دون شك على حساب المنتخبين وتشكل تراجعا عن التعددية السياسية مهما كانت المبررات، وتوحي بوجود نية مبيتة لإلغاء دور المجالس المحلية في تسيير شؤون المواطنين، وتكريس الأحادية من جديد وتيئيس المواطن والطبقة السياسية من كل تغيير.

**الرئيس:** شكرا. أحيل الكلمة إلى السيد عبد المالك قرين، فليتفضل.

**السيد عبد المالك قرين:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،  
السيد رئيس الحكومة الفاضل،  
السيدات والسادة الوزراء الأكارم،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
أعضاء الأسرة الإعلامية،  
السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

وتبقى معالجة الوضع الأمني من مسؤولية الحكومة واختصاصها وحدها.

- تعديل قانون الانتخابات بما يخدم التعددية ويعيد الاعتبار والكلمة إلى الشعب دون سواه لإنهاء عقدة الشرعية وإعادة الثقة المفقودة والشفافية التامة للانتخابات.

السيد رئيس الحكومة، إن أي إصلاح للمنظومة الصحية يجب أن يراعى فيه الوضع الاقتصادي للبلاد، والمستوى المعيشي للمواطن، ويكون الهدف منه تحسين مستوى الخدمات الصحية، وتمكين المواطن منها دون قيود أو عقبات إدارية أو مادية.

إن النفقات الوطنية للصحة ما تزال دون المستوى الذي يسمح به الناتج الداخلي الخام للفرد الجزائري، الأكثر من ذلك إنها في انخفاض مستمر خلال العشرية السابقة، حيث انخفضت من 6٪ سنة 1996 إلى 3,3٪ حاليا، وهي نسبة يمكن تحسينها علما أنها تبقى ضعيفة مقارنة ببعض دول المغرب العربي، كتونس حيث بلغت 6٪، وحتى الدول العربية الأخرى. مما يتطلب رفع الاعتمادات المالية المخصصة لهذا القطاع في ظل تحسن الأوضاع المالية للبلاد، واتخاذ إجراءات ملموسة منها ما يأتي:

- مسح تدريجي لديون المؤسسات الصحية العمومية.  
- توزيع أكثر عقلانية وعدلا للموارد البشرية والمالية.  
- عصرنة طرق تسيير المؤسسات الصحية بما يتماشى والتطورات العالمية.

- تحسين الظروف الاجتماعية والمادية لمستخدمي الصحة العمومية، ورفع أجورهم بما يحفزهم على العمل وبذل جهد أكبر.

- تشجيع الإنتاج الوطني للأدوية الضرورية، ورفع كل القيود الجمركية عن المواد الأولية بالموازاة مع الحد من استيراد الأدوية المنتجة وطنيا.

- دعم البرامج الوطنية للصحة خاصة المتعلقة بالوقاية.  
- ترقية التكفل بالأمومة والطفولة بما يحد من نسبة الوفيات عند الأمهات الحوامل وعند الأطفال الرضع،

البرنامج يتضمن كثيرا من الوعي العلمي الدقيق، وليس اعتبارا ولغة فضفاضة كما يدعي أولئك الذين يقولون إنه لا طائل من ورائه.

3 - إن الدليل على عدم اعتبارية البرنامج هو التزامه في كل أبوابه وفصوله بالطابع الاجتماعي، وهو أمر لا يدع مجالا للشك في أنه يعني عناية خاصة بالطبقة المحرومة والمعوزة، وتبرز عنايته هذه في كل الفصول المتعلقة بالإصلاح.

4 - التزامه البعد الحضاري للأمة. إن تركيز البرنامج على مقومات الأمة يبين بوضوح أنه يستمد فلسفته من روح الأمة، ومن مخزونها الثقافي ومعينها الحضاري وزادها التاريخي المحمل بكم هائل من زخم المعرفة والثقافة والتشاقف، وهو قبول ثقافة الآخر، وتبادل المعارف، لأن أمتنا ليست أمة متحجرة جامدة تخاف من ثقافات غيرها.

5 - لذلك سرنى وبصراحة ما يطمح إليه البرنامج من تحقيق الثنائية الإيجابية من أجل الوصول إلى مستقبل زاهر لوطننا العزيز، وإن معالجة ملف المنظومة التربوية يوضح بجلاء كل ذلك، إنه يكرس مبدأ الالتزام بالثوابت من عروبة وإسلام وأمازيغية ويفتح الباب واسعا أمام تعلم اللغات الأجنبية، وبذلك فقط تتحقق ثنائية الأصالة والحداثة. وهي شعارنا الذي حملناه في حملتنا الانتخابية، وواجهنا به الشعب، وقد وافقنا الشعب مشكورا على ذلك، وكم هو جميل أن تستمد المنظومة التربوية أسسها من المبادئ التي تتكون منها الأمة الجزائرية والمدونة في بيان أول نوفمبر 1954 وعليها - كما ينص البرنامج حرفيا - أن تسهم في ترسيخ صورة الأمة الجزائرية لتكون متجذرة في امتداداتها الجغرافية والتاريخية والإنسانية والحضارية، كما يجب عليها ترقية القيم المرتبطة بالعروبة والإسلام والأمازيغية.

هذا هو نص البرنامج، تعمدت أن أوردته على مسمع الشعب الجزائري لتتعجب بعد ذلك جميعا ونتساءل: أين

إنه لمن دواعي الشرف أن تتاح لي فرصة الإدلاء برأيي في برنامج الحكومة الموقرة، وأقدم هذا الرأي دون مغالاة ولا إجحاف، وسأبدي جملة من الملاحظات وإني أعتبر ذلك من باب الأمانة التي حملنا إياها الشعب، والتزاما بالموضوعية من جهة وبالعملية من جهة أخرى لأنهما الشيطان الوحيدان الكفيلان على الأقل بأن يقرباننا من الصواب لئلا يدعي أحد أنه وحده المصيب وغيره مخطئون.

سيدي رئيس الحكومة، لقد تصفحت بتمعن برنامج حكومتكم والتزمت الموضوعية ما أمكنني ذلك وخرجت بجملة من الملاحظات يمكن أن أوجزها في عنوان: التقاطعات الكبرى بين أبواب البرنامج وفصوله. وقد ذكرت كلمة "كبرى" لأنه في اعتقادي توجد تقاطعات أخرى على مستوى آخر ويمكن أن تكون تقاطعات صغرى لكن لا يسعنا الوقت لذكرها.

1 - إن المتمعن بتبصر لا يفوته أبدا أن يلاحظ تواتر وتردد كلمة إصلاح، هذه الكلمة المترددة تشكل قاسما مشتركا بين أبواب البرنامج وفصوله، ولعله يتضح من خلال قراءة بسيطة أن الحكومة لم تتهرب من التشخيص الجاد، وهو أمر لا مناص منه ولا مفر، إذ لا يمكن أن نصف العلاج ونقترح الحلول ما لم نتمكن من وضع أيدينا على مواطن الداء، وبهذه الجرأة والشجاعة في الاعتراف بالمشاكل نستطيع أن نقول إننا في الطريق الصحيح وعلى الطريق الصحيح.

2 - لقد تواترت وترددت كلمة المقاربة، والمقاربة تعني محاولة اللحاق بالشيء والاقتراب منه وبذلك يكون البرنامج قد تجنب لغة الادعاء الباطل، وتعتمد الموضوعية، إذ ليس من السهل أن يدعي أحد أنه قادر من خلال برنامج معين على القضاء على المشاكل المطروحة، وهذا الذي يسميه البعض - وهم أحرار في طرحهم - عدم توخي الدقة ولغة الأرقام، أسميه أنا "تحديد المصطلحات" وذلك تجنبنا للحلول الوهمية والوعود البراقة، وبهذا التحديد للمصطلحات أرى أن نص

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،  
زميلاتي زملائي النواب،  
ممثلي الإعلام،

يطيب لي وأنا أتكلم من منبر الشعب أن أتوجه بالامتنان والشكر إلى مواطني ولاية جيجل الذين منحوا حركة الإصلاح الوطني ثقتهم بتفويضهم لنا تمثيلهم في هذا المجلس الموقر، داعيا الله أن يوفقني وإياكم جميعا في أداء المهمة بأمانة ووفاء، خدمة للوطن والشعب وترقية للممارسة الديمقراطية الحققة.

إن القراءة المتفحصة لمشروع برنامج الحكومة تؤدي بي إلى تسجيل الملاحظات الآتية:

1- ارتكز البرنامج في فصوله على نظرة تصورية بعيدة عن تحديد الخصائص والمميزات التي تجعل منه برنامجا قابلا للتجسيد والنقد والتقييم، وأعني بذلك المبادئ والأهداف والمراحل والوسائل.

2- عام في مجمله لم يرق في تقديري إلى رسم الحدود الزمانية والمكانية لتطبيقه وتنفيذه.

3- عدم تعرضه للأزمة السياسية التي تقف حجر عثرة في وجه التنمية الشاملة والمنشودة.

سيدي الرئيس،

إن تحديد أولويات الخروج من الأوضاع الراهنة لا يفتقر إلى البرامج أو الدراسات، كما لا يفتقر إلى الخبراء والفنيين، ولا يفتقر إلى الموارد أو الإمكانيات، إنما يفتقر في تصورنا في حركة الإصلاح الوطني إلى رؤية سياسية جادة وصادقة ومسؤولة تحدد من خلالها الأولويات، وترسم الأهداف، وتحدد المراحل بدقة وترصد الوسائل والإمكانيات.

سيدي الرئيس،

إن الدولة الجزائرية اليوم أمام منعرج خطير، وأمام مسؤوليات جسام إن على المستوى الداخلي أو الإقليمي

وجه التغريب هنا؟ إلا إذا كنا لانحسن قراءة البرامج، وذلك أمر آخر.

إن إصلاح المنظومة التربوية أمر لا مناص منه ولا يمكن أبدا أن يطرح السؤال الآتي: هل نصلح المنظومة التربوية أم لا؟. والإصلاح يقتضي بالضرورة أن تواكب مدرستنا هذا المد العلمي والمعرفي العالمي، ولا بد لها أن تتفتح على العلوم والمعارف واللغات ولا يعني ذلك أبدا الانسلاخ من مقومات الأمة.

فيما يخص التدابير الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي، ورد في الصفحة 42 النص الآتي: "وعليه بات من الضروري رد الاعتبار إلى النظرة الاستشرافية لتطوير التعليم العالي" وإن التعليم العالي في رأينا لن يكون إذا لم يكن تعليما استشرافيا ومتطلعا ومتنبئا، يتضمن قدرة على الإبداع والتخفي والتجاوز وإعادة الصياغة والتشكيل وعدم الاستسلام للواقع، وزرع الأمل من جديد، تلك هي النظرة الاستراتيجية.

لتحقيق ذلك كله نؤكد أنه على الحكومة أن تولي الأستاذ الجامعي أهمية خاصة وتوفر له من الظروف المادية والمعنوية ما يؤهله للقيام بدوره كاملا غير منقوص، وكذا الاهتمام بالمحيط الجامعي والمرافق الأخرى خاصة منها المكتبات والأحياء الجامعية وغيرها.

في باب سياسة الثقافة والاتصال، أقول سيدي الرئيس، إن الجزائر لاتقل في منتوجها الفكري والحضاري عن غيرها من الدول. وإن تراثنا الشعبي غني بالإبداعات...

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد المالك قرين، وأحيل الكلمة إلى السيد مصطفى بن بخمة، فليفضل.

**السيد مصطفى بن بخمة:** بسم الله الرحمن الرحيم،  
والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

وهذا كفيلا بأن يعطي الدور الحقيقي لسلطة الشعب في مؤسساته بكل سيادة وشرعية.

سيدي الرئيس،

إن الإصلاح السياسي، تحت وطأة نزعة إقصائية تقوم على العداء الصريح لمقومات الأمة وموروثها الحضاري، وتؤسس لتنشئة أجيال مفصومة ومنفصلة عن ذاتها الحضارية، وعن عناصر شخصيتها وهويتها، نخاف أن تحمل في النهاية عناصر الفناء ولا شك كراهية للذات، وتمردا على القيم وهما لعري التماسك والانسجام الاجتماعي، وجهلا بعد ذلك للواجبات الوطنية.

سيدي الرئيس،

إن الأزمة اليوم في الجزائر أزمة مشروع وأزمة حكم، وهي بذلك أزمة سياسية لا يمكن أي إصلاح أو مشروع أو برنامج مهما رصد له من الإمكانيات والموارد أن يحقق الأهداف المرجوة ما لم يسبق بحل سياسي يمكن الشعب من تحديد خياراته التي ينسجم معها ويتفاعل بها.

2 - إن تطرق برنامج الحكومة إلى التنمية المستدامة والمتعددة...

**الرئيس:** شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم حريزي، فليفضل.

**السيد بلقاسم حريزي:** بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم.

يندرج تدخلني في هذا المقام لرفع صوت شريحة من المجتمع الجزائري تقطن المناطق السهبية من تبسة إلى

أو الدولي. لذا فمن الأهمية بمكان أن نذكر القائمين على شؤون الدولة والحكم بوظيفة الدولة الأساسية التي يجب أن تفضي دون تأخر أو تماطل أو هروب إلى الأمام إلى ما يأتي:

1- إقامة نظام حكم ديمقراطي تعددي قادر على تفعيل طاقات الأمة وقدراتها المادية والبشرية وحشدتها للخروج النهائي من الأزمة الخطيرة المتعددة الأوجه التي تعصف بها، وتنحدر بها يوما بعد يوم إلى الانهيار والتفكك.

2- إيجاد حل سياسي شامل وعادل قادر على إحداث مصالحة وطنية تنأى بالشعب ومختلف قواه الحية عن الصراع الدموي، والتمزق الخطير لوحدة الأمة في قيمها الحضارية ووحدة وطنها، والابتعاد عن سياسة توازنات الأجنحة وصراع المصالح.

3- إبعاد مؤسسات الشعب عن مظاهر التورط والتوريط - في صراعات خفية ما يزال المواطن المسكين يدفع ثمنها على كل الأصدقاء، وإحالة هذه المؤسسات على مهامها الدستورية، وترقية أدائها حتى يحصل بينها التكامل الوظيفي خدمة للجزائر وللجزائر فقط بكل مكوناتها الفكرية والسياسية والثقافية، وخدمة لقيم السلم والاستقرار والأمن.

4- تطوير وتأهيل المنظومة القانونية التي تحكم السير المؤسساتي للبلاد على مختلف الأصعدة بما يجعلها - أي المؤسسات - خادمة للشعب، محققة لتطلعاته وآماله في التنمية والعدالة والأصالة.

5- إعادة الاعتبار إلى المسار الانتخابي بإبعاده عن كل ما يخل بنزاهته وقانونيته من تحوير للوعاء الانتخابي وتكييف للهيئة الانتخابية الوطنية وفق حسابات مضبوطة ومرتبطة سلفا تحدد معالم الخريطة السياسية التي يراد لها أن تتحدد.

سيدي الرئيس،

إن حركة الإصلاح الوطني نادت وما تزال تنادي بضرورة إجراء تعديل على قانون الانتخابات بما يؤهله لأن يكون حقا من حقوق المواطنة يحترم فيه الرأي والتوجه والخيار، ويبتعد عن التصنيف والتمييز والتخصيص،

- تشجيع تكثيف الإنتاج.
- إحداث فضاء قانوني للموالين لتكوين شركات لتصدير اللحوم ذات الجودة العالية، إسهاما في الاقتصاد ومحاربة للتهریب،
- إعادة الاعتبار إلى أصحاب هذه المهنة.

ملاحظة: ما عدا الماشية فحتى الحشرات تستفيد دعم الدولة، وعلى سبيل المثال تربية النحل.

فيما يخص النقطة الثانية من تدخلي فهي تخص معالجة مشكل السكن.

إن السياسة التي تنتهجها الحكومة لاتبلي حاجات المواطن بسبب العجز الكبير الذي تعانيه حظيرة السكن في البلاد نظرا إلى عدم تلاؤم مقاييس التوزيع والتنقيط لأنها لاتأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق المختلفة في البلاد، إذ نجد أن المقاييس المطبقة في العاصمة هي نفسها المطبقة في غيرها من ولايات الوطن وبلدياتها علما أن قيمة مسكن ذي غرفة واحدة في العاصمة (F1) تعادل قيمة قصر في المناطق الأخرى.

عدم ملاءمة صبغة البيع بالإيجار لجميع مناطق الوطن، فقيمة التسبيق لاقتناء سكن تمكن المواطن من شراء سكن جاهز في مناطق عديدة في البلاد ودون انتظار.

عدم نجاعة السكن الريفي لأنه لم يثبت المواطن في الريف، ولم يستفده المحتاج إليه فعلا، فذهب أدراج الرياح بين البلدية ومصالحها التقنية وبعض العناصر التي لادخل لها ولاعلاقة لها بالريف.

عدم نجاعة السكن الترقوي في العديد من مناطق البلاد لغلاء سعره، فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك أكثر من ثلاثمائة مسكن ترقوي بولاية الجلفة لم تستغل إلى حد الآن وذلك منذ سنة 1996. فهل أخذ بعين الاعتبار فوات الربح في مجال الكراء؟ وهل حل مشكل السكن؟

سبدو، مرورا بولاية الجلفة عاصمة السهوب، التي أحيى جميع سكانها الذين زكوا برنامج التجمع الوطني الديمقراطي بانتخابهم قائمة المشعل، فكان لنا شرف تمثيلهم في هذا المجلس الموقر، رغم ما شاب العملية الانتخابية من تجاوزات زادت في تعميق الهوة، وفقد الثقة بين المواطن والإدارة رغم أن هذه الشريحة تقدر بأكثر من سبعة ملايين نسمة، أي قرابة ثلث الشعب الجزائري ومصدر رزق غالبيتها تربية المواشي، فإن البرنامج المطروح بين أيدينا أهملها كما أهمل التكفل بتنمية الثروة الحيوانية التي تسهم بطريقة مباشرة في الاقتصاد الوطني بتوفير اللحوم والصوف للسوق الوطنية، ولم لا التصدير وجلب العملة الصعبة؟ لذا نطالب الحكومة باستحداث صندوق خاص لدعم الموالين والمحافظة على المناطق السهبية على غرار الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، خاصة أن المنطقة تعاني جفافا كبيرا منذ أكثر من عقد من الزمن .

وهنا أفتح قوسا لأن إعانات هذا الصندوق لا يستفيدها الفلاحون الحقيقيون لكثرة البنسة والعراقيل الإدارية والبيروقراطية.

يتكفل هذا الصندوق بدعم الموالين الصغار الذين أرهقهم الجفاف وأزهق الإرهاب أرواح بعضهم وسلب أموالهم فلجأوا إلى المدن ليصبحوا عالة عليها دون شغل ولاسكن، بقروض دون فائدة أو حتى عطايا لإعادة تنمية قطعانهم والمحافظة على ماتبقى وتحسينه من حيث الكم والكيف.

يهتم هذا الصندوق بالنقاط الآتية:

- المحافظة على المراعي.
- حفر آبار لسقي المواشي.
- بناء سدود صغيرة.
- حفر الأحياب.
- تثبيث الموالين في مناطقهم.
- توفير الأعلاف والأدوية الخاصة بالماشية دون المرور بالمضارين.

سيدي رئيس الحكومة، أبدأ تدخلتي بالوضع الأمني؛ إذ لاشك أن الشغل الشاغل لكل الجزائريين هو قضية الأمن، لأنه أمر لا يختلف فيه اثنان كونه شرطا أساسيا لا يمكن من دونه أن تتحقق أية تنمية، ولا أن يسود الرخاء. إن الأمن مطلب ملح يحتل صدارة الأولويات، إذ لا يمكن أن نتكلم عن البناء وسط التخريب والدمار، ولا يمكن أن نتكلم عن الازدهار وسط الموت والنار. وعليه فإن استعادة الأمن أمر لا بد منه، لذا ليس لنا من سبيل سوى أن نثمن سياسة فخامة رئيس الجمهورية المتمثلة في الوثام المدني وترقيته، في الوقت الذي يجب أن تضرب الدولة وكل قواتها الوطنية كل المجرمين الدمويين الذين دمروا مناطق بأكملها وتركوها تعاني البؤس والشقاء، وليس أدل على ذلك مما هو موجود في بعض بلديات جنوب ولاية المسيلة، خاصة بلديات مناعة ومجدل وستين وولتام.

السيد رئيس الحكومة، بعد تفحصي برنامج الحكومة والاطلاع على محاوره المختلفة التي عالجت معظم الانشغالات والاهتمامات في شتى الميادين وما اقترحه من حلول للمشاكل المطروحة، يتضح في عمومه أنه برنامج متكامل، يعالج كل القضايا التي تنال اهتمام المواطن، وهو موجه أساسا في مجمله إلى خدمة المواطن وإلى رفع مستواه على جميع الأصعدة، لذلك يمكن أن نطمئن للطروحات التي يقدمها لأنها - في رأينا - واقعية، تتماشى وطموحات الأمة. وتعزز الثوابت والمبادئ والقيم التاريخية والثورية، وتستجيب لتطلعاتها إلى بناء مجتمع متماسك يكفل حريات وحقوق مجتمع يسوده السلم والأمن والتراحم والوثام.

في باب الصحة، نبارك الإصلاحات الخاصة بالمستشفيات غير أنه ينبغي التركيز على المناطق النائية التي تعاني نقصا كبيرا في المراكز الاستشفائية مثل بئر ماضي بحمام الضعلة وأم الشواشي بتارمونت، والمقيطع ببلدية بئر فضة والقمرة بعين الريش. كما نلاحظ انعدام الأطباء الاختصاصيين في مستشفى دائرة عين الملح.

إن تصوري لحل مشكل السكن المتفاقم يكون بانتهاج سياسة إحداث تجزئات مهيأة للبناء واعتماد قروض دون فائدة للبناء، كما هو الحال في فرنسا، واسمحوالي هنا أن أقدم مقارنة بسيطة: سكن اجتماعي يكلف الدولة أكثر من 150 مليون سنتيم، ناهيك عن مصاريف التهيئة والإصلاح والترميم وبعد سنين قليلة قد لا يفي بحاجة العائلة الجزائرية، ولكي يستغل بعد ذلك فإنه يتطلب أكثر من أربعين سنة من استهلاكه فماذا لو منحنا المواطن قرضا متوسط المدى بقيمة 100 مليون سنتيم لبناء سكن يفي بحاجاته، وتسترد قيمته في أقل من عشر سنوات، ونضع آليات لإنجاز السكنات الريفية للتأكد من وصولها إلى مستحقيها، والإيفاء بغرضها ألا وهو تثبيت سكان الريف في أريافهم، والحد من النزوح الريفي إلى المدن والقضاء على السكنات القصدية؟

في الختام، أرجو من السيد رئيس الحكومة أن يأخذ تدخلتي هذا برؤية واقعية وعقلانية.

وفقكم الله إلى خدمة البلاد والعباد، والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا السيد بلقاسم حريزي، أحيل الكلمة إلى السيد سعد حشفة.

**السيد سعد حشفة:** السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي النواب،

السيدات والسادة أعضاء الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتوجه في البداية بالشكر والعرفان إلى سكان ولاية المسيلة على الثقة التي وضعوها في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

في الأخير، سيدي رئيس الحكومة، نتمني لسيادتكم وللطاقم الحكومي التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد سعد حشفة، أحيل الكلمة إلى السيد علي حي، فليتنفضل.

**السيد علي حي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد الرئيس، لقد عرضت علينا مصالح رئاسة الحكومة برنامجا يمس كل قطاعات التنمية في البلاد ويحاول اقتراح حلول تبقى في مجملها نوايا حسنة صعبة التحقيق، وذلك للأسباب الآتية:

- أولا: وجود ظواهر مرضية تتمثل في استسراء الرشوة والفساد الإداري في كل الأجهزة، إضافة إلى وجود عناصر ضغط مؤثرة ومتجاوزة للقانون، ولم يول البرنامج أي اهتمام لمحاربة هذه الظواهر التي لن تسمح بنجاحه، على عكس برامج سابقكم.

- ثانيا: الخوف وانعدام الأمن والاستقرار السائدين ولقد قلتم، السيد الرئيس، في عرضكم للبرنامج إن تصالح الجزائريين أمر ضروري لاستتباب الأمن والسلام، ولا يوجد في الواقع أي تصالح سياسي أو مصالحة اجتماعية تجعل الجزائريين متساوين في أعباء الأزمة، وهو ما لن يشجع مجيء المستثمرين.

- ثالثا: تجنيد الأمة قاطبة - كما قلتم - من أجل خوض غمار المنافسة، وتقصدون بهذا إنجاح برنامج الإصلاحات، لكننا لا نرى أثرا لهذا التجنيد، بل على العكس، هناك يأس كلي لدى المواطن الذي يرى أن هذه التحولات ليست لأجله ولا لفائدته.

بالنسبة إلى باب الشغل رغم ما تخصصه الدولة من أموال لامتناص ظاهرة البطالة، فإن الداء يبقى مستفحلا لدى كل شرائح المجتمع وفي كل مناطق الوطن، لذا أقترح التفكير في إيجاد آلية جديدة لمعالجة هذه المشكلة، وإيجاد صيغ أخرى بديلة لما هو معمول به في الشبكة الاجتماعية و عقود ما قبل التشغيل التي كثيرا ما تحدث مضاربات كثيرة، ربما تذهب إلى غير المحتاجين إليها، وأحيانا لا تصل إلى بعض البلديات خاصة منها الجهة الجنوبية كعين فارس وسيدي امحمد وأولاد سيدي سليمان وتامسة وأولاد عطية.

أما الفلاحة فإن دعم الدولة للفلاحين قد حقق نتيجة في بعض البلديات، غير أن نقص السدود والحواجز المائية حد من نشاط هذه الفئة، لذا أقترح إيجاد الحل المناسب لهذه الظاهرة إسهاما في التنمية الفلاحية للمنطقة.

أما السكن فإنه يعتبر واحدا من ضرورات الحياة الكريمة للمواطن. ورغم انشغال الدولة بهذا القطاع الحساس، وكذا الإنجازات العظيمة فإنه ما يزال يعاني نقصا نظرا إلى الطلب المتزايد، مما ولد ظاهرة الأحياء القصدية والبناءات الفوضوية، وهي ظاهرة تفتشت في العديد من البلديات مثل بلدية بوسعادة، لذا أقترح تكثيف المشاريع السكنية لحل هذه المشكلة.

بالنسبة إلى المياه أتساءل عن الدراسة التي أجريت على سد بلدية مجدل منذ مدة ولم تنطلق به الأشغال.

فيما يخص شبكة الطرق أتساءل عن طريق تليلة الذي يربط عدة بلديات منها بلديات بئر فضة وعين الملح وأولاد بوضياف، إذ تمت الدراسة منذ مدة، ورغم ذلك لم تنطلق الأشغال به.

فيما يخص المجاهدين وذوي الحقوق فإننا نلتمس تطبيق قانون المجاهد والشهيد.

العولمة التي تعد غولا زاحفا. فإما أن ننساق أمامه وإما أن نداس.

لقد حضرنا أنفسهم للتعامل مع العولمة، كل بما يملك من قدرات، فهناك من يملك قطاعا فلاحيا واقفا على رجليه، وهناك من يملك قطاعا صناعيا وضعه على السكة الصحيحة وهو ما جعل هؤلاء يستفيدون بعد دخولهم بهذه القطاعات، في حين سندخل نحن وكل قطاعاتنا منبثحة للأسف.

يحصر البرنامج مشكل البطالة وتوفير مناصب الشغل أساسا في قطاع البناء والتعمير وفي القروض الصغيرة، وإعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل وفي شبكات التضامن، وهو ما يوجد حاليا. وعليه فلا جديد في هذا الأمر، وعلينا ألا ننتظر توفير مناصب شغل جديدة من خلال تطبيق هذا البرنامج، وكان على هذا الأخير أن يشير إلى أن برنامج التشغيل الحالي جيد وأن البرنامج المقترح قد شرع فيه منذ زمن.

كما لانجد في البرنامج أي اهتمام بالفلاح ومنتجاته ولا بآليات تجنبه تذبذب السوق. أنتم تتحدثون عن المنافسة، وهي غير ممكنة في الوضعية الاقتصادية الحالية، لأنه لا يمكن هاويا مبتدئا أن ينافس محترفا.

ورد في البرنامج توسيع الوعاء الجبائي وتحقيق هامش الربح عن المحروقات، وإنتي أتساءل...

**الرئيس:** شكرا للسيد علي حي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد عبد الله...

**السيد محمد عبد الله:** غائب، إذن أحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم فلفول.

**السيد بلقاسم فلفول:** شكرا سيدي الرئيس،  
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

- رابعا: إن أي برنامج يجب أن يحدد الأهداف والمهام والأولويات والمراحل وأدوات الإنجاز ومدته وكلفته، ولقد تجنبنا واضعو البرنامج التحدث عن ذلك لأنهم يدركون أن الإنجاز يتطلب وقتا طويلا، وأن الكلفة ستكون كبيرة على الطبقة الشغيلة والمستضعفة، لذا لن يتحقق ما تصبون إليه، سيدي الرئيس.

يتضح عند قراءة الباب الثاني أن البرنامج الاقتصادي وضع أساسا لتحضير الجزائر للدخول إلى عالم العولمة، وجعل إنشاء الثروات وتوفير فرص العمل من مهام المتعاملين الاقتصاديين، والتمويل من مهام شركات مختلطة، لأننا لن ندخل العولمة بمؤسساتنا وقدراتنا وإنما سندخلها وأيدينا مرفوعة، ولا يشير البرنامج إلى القطاعات الصناعية التي ستتمو وتزدهر جراء الدخول إلى عالم العولمة، ولعل المهم الآن هو تسليم السوق الجزائرية لنرى بعدها ماذا سيفعل القادمون، ولعل شرط الدخول إلى هذا العالم المغربي هو جعل منظومتنا الاقتصادية والقانونية والتسييرية تتفق ورغباتهم، لذا اعتمدت الإصلاحات.

ستنجر عن كل من الخصخصة والتطهير كلفة باهظة تدفع ثمنها حتما البقية الباقية من شغيلتنا والطبقة الفقيرة، إن الخصخصة التي تريدونها تعني التخلص مما هو موجود في حين يريدوا المواطن مصدر رخاء ونمو. وما التردد الذي طبع الحكومات المتعاقبة في هذا المجال إلا لاقتناعها بأن هذه العملية ضرورية لإيجاد آليات لتحديد الاقتصاد الوطني، لكن لم تحدد هذه الآليات في برنامجكم للأسف، وفي الوقت نفسه فإن القيام بها سيؤدي إلى وضع كارثي. فإن كل ما ترجونه من الخصخصة هو المحافظة على مناصب الشغل الموجودة لا استحداث مناصب شغل جديدة، فقد رأينا كيف كان وقع تحرير التجارة الخارجية على المنتجين العموميين والخواص، إذ تحول معظمهم إلى التجارة والإفلاس، وأوضاعنا الحالية ناتجة عن إعادة الجدولة التي قيل لنا حينها إنها أحسن طريق وإنها الأقل كلفة، وإنها ستحدث الإنعاش وهو نفسه ما يقال في برنامجكم الحالي عن

ثالثا: هل يمكن، سيدي الرئيس، أن نعرف إن كان بمقدور الحكومة تحسين الوضع الاجتماعي بصفة عامة، ووضع العامل بصفة خاصة عن طريق رفع الأجور؟

رابعا: فيما يخص السكن الاجتماعي كيف يتصور السيد رئيس الحكومة، إمكانية تغطية البطال أو ذي الدخل الضعيف، أي من يتقاضى أجرا قدره 8000 دج، مستحقات الكراء المقدرة بمبلغ 2000 دج والكهرباء والغاز المقدرة بمبلغ 2000 دج، وهو ما يعني أنه لن يبقى من راتبه سوى ما يشتري به خبزتين وكيس حليب يوميا؟

خامسا: أذكر، على سبيل المثال، أن من بين المشاكل المحلية لولاية عين الدفلى، مشكل التوزيع؛ إذ تنتج المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة الكهربائية المنزلية (ENIEM) بمليانة الأحواض المصنوعة بالصفائح المطلي بالمينا (Tôle émaillée) وهناك بند في الصفقات يمنع المشرفين على الإسكان من استعمال هذه المنتجات ويلزمهم باستعمال المنتجات الخزفية. إن حذف هذا البند من الصفقات سيرفع الإنتاج، ويحدث مناصب شغل جديدة، ويخفض قيمة كلفة السكن الاجتماعي.

سادسا: السيد الرئيس، إن مواطني ولاية عين الدفلى يطلبون منكم ترقية المركز الجامعي "سي امحمد بوثرة" بمليانة إلى جامعة.

سابعا: فيما يخص المرأة فعندما نتكلم عنها ونقول إنها مدرسة الأجيال الصالحة نتساءل: كيف يمكن أن نقدرها بمبلغ 40 دينار جزائري؟ فمنحة المرأة الماكثة في البيت تعادل 40 دج، أما التي لا أطفال لها فتبلغ منحها خمسة دنانير ونصف.

ثامنا: لقد ارتفعت نسبة البطالة إلى ما يفوق 30٪ لذا نطلب من سيادتكم المحترمة دعم ولاية عين الدفلى بتشجيع الاستثمارين الخاص والعام وتخصيص برنامج لها. إن أملنا فيكم السيد رئيس الحكومة كبير، ونحن على ثقة بأنكم ستولون هذه النقاط أهمية خاصة وشكرا.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السادة والسيدات أعضاء الحكومة،  
السادة والسيدات نواب الشعب،  
إخواني أخواتي الصحفيين،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتقدم في البداية بجزيل الشكر إلى مواطني ولاية عين الدفلى على الثقة التي وضعوها في القائمة الحرة "المستقبل"، وأتمنى أن يوفقنا الله في عملنا وأن نكون عند حسن ظنهم وأن ننقل انشغالاتهم بكل إخلاص.

بعد اطلاعنا على برنامج الحكومة استبشرنا خيرا فهو يبعث على الأمل خاصة برنامج الإصلاح، بدءا بقطاعي العدالة والمنظومة التربوية وصولا إلى الإدارة وهياكل الدولة، ولكي أتفادى تكرار ما قاله زملائي النواب، سيقصر تدخلي على بعض النقاط.

ذهب بنا تفكيرنا بعد قراءة المشروع مباشرة إلى ملف الوظيفة العمومي الذي ورد في برنامجكم مثلما ورد في البرامج السابقة، ولكنه لم ينجز مما يدفعنا، سيدي الرئيس، إلى التساؤل عن المدة التي سيستغرقها ليصل إلى المجلس الشعبي الوطني، لمناقشته وإثرائه والمصادقة عليه.

سيدي الرئيس،  
أولا: هل سيشترك في إثرائه كل الشركاء الاجتماعيين أم ستستمر الحكومة في إقصاء المعنيين من الشركاء الاجتماعيين مثلما ألفنا؟

ثانيا: هل للحكومة استعداد لتحويل الشركاء الاجتماعيين الحق الكامل في تكريس الحريات الجماعية، وإشراكهم في تكييف قوانين العمل الصادرة سنة 1990 مع الموثيق والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الجزائر؟

ثانياً: نرجو في حالة إجراء تقسيم إداري جديد أن تنال ولايتنا الحظ للتخفيف عنها، وهذا نظراً إلى شساعة المنطقة وخصوصيتها الجغرافية، فإنها ولاية سهبية وصحراوية في آن واحد. وعليه، نطالب بأن تصبح دائرة الأبيض سيدي الشيخ ولاية، وذلك لموقعها التاريخي والاستراتيجي، لأنها تعد بوابة الصحراء، وبهذا ستحل جميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

سيدي الرئيس،

أما عن الإنعاش الاقتصادي فقد أسهم فعلاً بإعطاء دفع حقيقي للتنمية المحلية، خاصة في توفير مرافق للشباب كالمطاعم الرياضية والمساح الجوارية وغيرها من المنشآت، إضافة إلى ترميم مؤسساتنا التربوية مع التهيئة المحلية. ونحن نطالب بأن تشدد المصالح التقنية الرقابة على الإنجاز حتى لا نكرر الشيء نفسه في كل مرة.

لقد عاد صندوق الجنوب بالخير على هذه المناطق التي عانت العزلة والتهميش طيلة السنوات الماضية، إلا أننا نطالب بتوجيه هذه الأموال إلى فك العزلة بين الولايات، وذلك بالتعجيل في إنجاز الطريق الرابط بين تيميمون والأبيض سيدي الشيخ، والإسراع في انطلاق مشروع إنجاز الطريق الرابط بين بريزينة - الأبيض سيدي الشيخ، والمحرة - الخيثر - البيض، وبن هجام - المشرية بولاية النعامة، وإصلاح الطريق الرابط بين بلديات الرقاصة - الشقيق، والدغيمة - بن هجام.

- الإسراع في انطلاق مشروع غاز المدينة لبلدية الأبيض سيدي الشيخ.

- الإسراع في إنجاز مشروع جلب الماء الصالح للشرب من بلدية أربوات إلى بلدية الأبيض سيدي الشيخ والمقدر طوله بخمسة وثلاثين (35) كلم، فقد استبشر السكان خيراً إلا أن هذا المشروع ما يزال حلماً.

- النظر مع الجهات المختصة لإعادة برمجة إنجاز مشروع مصنع الإسمنت ببلدية الأبيض سيدي الشيخ، وكذا مصنع الآجر ببلدية عين العراك.

**الرئيس:** شكراً للسيد بلقاسم فلفول، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله خلوفي، فليفضل.

**السيد عبد الله خلوفي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، فخامة رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي زملائي النواب،

إخواني أخواتي رجال الإعلام، تحية طيبة أزفها إلى الحضور الكرام من أرض أطول ثورة شعبية وقلعة الثوار الأحرار، ومن على هذا المنبر الموقر أتقدم بشكري إلى سكان ولاية البيض عامة ومواطني دائرة الأبيض سيدي الشيخ خاصة، على الثقة التي وضعوها في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني والأمانة التي حملونا إياها لتبليغ انشغالاتهم بكل صدق.

سيدي الرئيس،

بعد قراءة المتأنية لكل أبواب برنامج الحكومة وفصوله التي نرى فيها الدواء الشافي لكل المشاكل التي يتخبط فيها المواطن من بطالة وسكن، وفقر وحرمان، شرط وجود الرجال المخلصين والأوفياء لهذا الوطن بكل انتماءاتهم السياسية.

سيدي الرئيس،

إن الأمن واجب كل المواطنين وعليهم الاتحاد لمحاربة الإرهاب الهمججي، الذي أصبح يحصد أرواح الأبرياء والعزل، وأتقدم بهذه المناسبة بتعازينا الخالصة إلى أسر الضحايا.

لقد ارتأينا أن ندلي بانشغالات سكان ولاية البيض، التي تتمثل فيما يأتي:

أولاً: الإسراع في تنصيب المجالس القضائية التي يتحقق من خلالها تقريب العدالة من المواطن، وهذا نظراً إلى بعد مدينة سعيدة عن آخر بلدية بالولاية، إذ تبعد عنها بمسافة 412 كلم.

وامتنان إلى سكان ولاية البيض على الثقة التي وضعوها في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

سيدي الرئيس،

لقد استخلصت من قراءتي العميقة والدقيقة لبرنامج الحكومة بكامل أجزائه ومحاوره النية الخالصة والصادقة وروح المسؤولية في التشخيص والواقعية في الطرح والرؤية الشاملة لكل المشاكل في مختلف القطاعات الحساسة.

تكمن قوة برنامجكم في البعد الاجتماعي مما يدفع إلى الاطمئنان ويوفر الاستقرار في كافة المجالات سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية، فنحن نواب حزب جبهة التحرير الوطني عاقدون العزم بنية حسنة ورغبة قوية على مشاركتكم أعباء هذه المسؤولية، كما أطلب من كل الزميلات والزملاء النواب من مختلف الانتماءات استبدال المجابهة والصدام بالحوار والتشاور لمواجهة متطلبات الساحة السياسية.

اسمحوا لي سيدي الرئيس، أن أرفع من هذا المنبر بعض الانشغالات التي تخص ولاية البيض والتي تتمثل فيما يأتي:

1 - الإسراع في تطبيق مشروع صندوق دعم تربية المواشي الذي أعلنتم عن إنشائه عند زيارتكم ولاية البيض. وأنتم مشكورون على ذلك.

2 - الإسراع في إتمام الأشغال الخاصة بمطار البيض، وذلك لفك العزلة وبعث التنمية.

3 - الإسراع في إتمام الطريق الرابط بين البيض وتيارت، والطريق الرابط بين متليلي وبريزينة والبيض.

4 - وضع مخطط نباتي استعجالي لوقف زحف الرمال.

أما في مجال الصحة فأقترح إنشاء وحدة التدخل الطبي

فيما يخص المنظومة التربوية، لقد كم برنامج الحكومة أفواه من كانوا يتربصون لإثارة الفتنة في وسط المجتمع الجزائري، وقد أرجع كيدهم في نحورهم. وحزب جبهة التحرير الوطني الإبن البار لشوايت الأمة الجزائرية لن يحيد عنها أبدا.

فيما يتعلق بالصحة، نحن نرجو أن يدعم السيد وزير الصحة مستشفى الأبيض سيدي الشيخ بأطباء أخصائيين أو بعثة طبية، نظرا إلى شساعة الدائرة وبعدها عن مقر الولاية، وقد وعد سيادته بذلك في زيارته.

بالنسبة إلى التشغيل، نطالب بفتح مكتب للتشغيل بدائرة الأبيض سيدي الشيخ لما يكتسيه هذا العنصر من أهمية، وذلك للقضاء على ظواهر المحاباة والمحسوبية والرشوة، خاصة في مجال أنبوب الغاز الأورو مغاربي، إضافة إلى إعادة النظر في الشبكة الاجتماعية وعقود ما قبل التشغيل لأنها أصبحت لاتجدي نفعا وكذا فتح مناصب شغل جديدة في قطاع التربية لتغطية العجز الذي كان سببا في النتائج السلبية التي حققها القطاع في البكالوريا بعد أن كانت الولاية مضربا للمثل في هذا المجال...

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله خلوفي، وأحيل الكلمة إلى السيد عمراني محمد.

**السيد محمد عمراني :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، سيدي رئيس الحكومة الموقر، السادة معالي الوزراء، الأسرة الإعلامية، الزميلات والزملاء النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء أبعث من هذا المنبر الموقر تحية عرفان

الأبرياء الذين مايزالون يسقطون إلى حد اليوم، ورغم الأزمة الخطيرة التي تعيشها منطقة القبائل، ورغم تدهور القدرة الشرائية من يوم إلى آخر، ورغم المؤامرة التي تنسج في الخفاء عن مقومات الأمة وثوابتها؟

وكي لا أكرر ما تفضل به إخواني في حركة الإصلاح أثناء مداخلاتهم فإن مداخلتني ستتناول موضوع الفلاحة والتنمية الفلاحية.

إن استحداث منصب وزير مندوب للتنمية الريفية لأول مرة منذ الاستقلال يعبر عن اهتمام أكبر بعالم الريف، ويترجم القرار السياسي هذا الاهتمام كما يؤكد مدى خطورة المرض المزمن الذي أصاب فلاحتنا عموما وفي الريف على وجه الخصوص، والتي يجب أن تنقل من قاعة الانتظار إلى غرفة العمليات الاستعجالية قبل أن يلفظ هذا القطاع أنفاسه الأخيرة.

إن إصلاح هذا القطاع لا يتم بواسطة برنامج إنشائي فلسفي كالموجود بين أيدينا، والذي لا يحتوي التزامات من الحكومة ولا يقدم أجالا لتطبيقها حتى يلمس المواطن ثمارها ويطوي بذلك صفحات المعاناة المتعددة التي يعيشها، ومن ثم فنحن في حركة الإصلاح الوطني نرى أن بلوغنا الأهداف المرجوة متوقف على بروز سياسة فلاحية جديدة تتميز بالجرأة المطلوبة والطموحات المتزنة والرؤية الواضحة، لكن هذا التوجه يحتاج إلى ثقة ومصداقية. ثقة المتعاملين والمعنيين، ومصداقية المسؤولين القائمين على القطاع، ولا يمكن اكتساب الثقة والمصداقية إلا بعد تقييم الجهد المبذول وترجمته إلى أعمال تقاس بمدى تأثيرها في حياة سكان الأرياف ومدى انعكاساتها على أسواق المنتجات الفلاحية في المدن الكبرى. إن استخلاص الدروس من التجارب السابقة التي عرفها قطاع الفلاحة من التسيير الذاتي إلى حيازة الملكية عن طريق الاستصلاح الزراعي مرورا بالثورة الزراعية، يعود حتما إلى الاعتراف بأن المستثمرات الفلاحية في حاجة إلى سواعد الشباب وأموال المستثمرين والمؤهلين المتكويين، وليس العكس.

السريع نظرا إلى بعد المسافات وسوء حالة الطرقات وكثرة حوادث المرور ولسعات العقارب في البلديات المجاورة.

- دعم مستشفى الأبيض سيدي الشيخ بأطباء أخصائيين، وذلك بالتعاقد مع أطباء من مستشفيات الشمال أو إرسال بعثات طبية.

5 - إيجاد حل سريع للمؤسسة الوطنية لصناعة الجلود الموجودة في مقر الولاية.

في الأخير، وفقكم الله، سيدي الرئيس إلى ما فيه الخير للبلاد والعباد. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد عمراني، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر بن خلاف.

**السيد لخضر بن خلاف:** شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

أخواني إخواني النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية لدي ملاحظات عامة على البرنامج الموجود بين أيدينا. إن قراءتنا البرنامج باللغة العربية جعلتنا نرى أنه يختلف في جوهره وفي كثير من الأمور عن النسخة المقدمة إلينا باللغة الفرنسية، كما أنه يختلف عن تقديم رئيس الحكومة، ولعل الظروف التي تحيط بالانتخابات المحلية القادمة هي التي فرضت هذه الثلاثية في الخطاب، فهو برنامج إنشائي وفلسفي لا يحتوي ضمانات تطبيقية، ولم تذكر المدة الزمنية التي سيطبق فيها ولا مصادر تمويله، وهذا ما يجعلنا نشك في إمكانية تطبيقه إضافة إلى صعوبة تطبيقه عن بعد، فهو برنامج أعد لبلد غير الجزائر، وإلا كيف نفسر ما جاء في الفقرة الأولى منه والقاضية بأن الجزائر قد خرجت من أزمته رغم الضحايا

خلاصة القول، إن شباب الأرياف رفقة المستثمرين الحقيقيين يمكنهم أن يشكلوا الطلائع الأولى لتأسيس مجتمع ريفي مدني قادر على حماية أراضيه من سيطرة العقار، وعلى الدفاع عن سلعه أمام جشع الوسطاء وعن أصواته أمام تلاعبات المزورين.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد لخضر بن خلاف، نظرا إلى كون القائمة ما تزال طويلة فإننا سنواصل أشغالنا، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله عمير .

**السيد عبد الله عمير:** شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة الموقر،

السيدات والسادة الوزراء والنواب الأفاضل.

لايسعني في البداية إلا أن أعبر عن تقديري لما جاء به هذا البرنامج الذي تطرق إلى مختلف الجوانب، مركزا على القضايا التي تشغل بال المواطنين، مقترحا حلولا على أساس التجربة ومراعيًا إمكانيات البلاد وظروفها والمحيط العالمي وتقلباته.

إن المبادرة الشجاعة المتمثلة في تناول الإصلاحات المتعلقة ببعض القطاعات الحساسة كالعادلة ومهام الدولة وهيكلها والمنظومة التربوية وتعميق الإصلاحات الاقتصادية، تبرز الجدية وروح المسؤولية في مواجهة الركود والرداءة والحرص على إعطاء قفزة نوعية لمواكبة التطور الحاصل في العالم، والاستجابة للطموحات المشروعة لشعبنا في غد أفضل باعث على الارتياح.

إن العبرة المستخلصة من موعد 30 ماي 2002، تدفع بنا إلى أن ندعو إلى التعجيل بتجسيد جملة من المبادئ التي وردت في البرنامج، أهمها تعزيز دولة الحق والقانون، واسترجاع الثقة بين الإدارة والمواطن.

لذا نحن نرى أنه لا بد من توضيح العلاقة بين الأرض والمزارع الحقيقي، أو المستثمر الفعلي لنجاح أي مشروع لأنه يرتبط بمشاريع إنسانية طبيعية وعفوية، ولا يمكن التعتيم على هذا بالحديث عن المسائل التقنية والإجراءات المالية رغم أهميتها.

وقد بينت التجارب السابقة أيضا استحالة تطوير الفلاحة في عالم ريفي متخلف، فقد ثبت أن زيادة المردودية مرتبطة أولا وقبل كل شيء بنسبة تدرس أبناء الأرياف، وبمستوى الرعاية الصحية المضمونة لهم ونوعية مختلف الخدمات المقدمة لهم. لذا نحن نؤكد ضرورة التنسيق بين القطاعات المعنية بتنمية الريف، والتنسيق هنا يعني تكفل قطاع الأشغال العمومية بفك العزلة مثلا، وقطاع الطاقة بإزالة الظلمة وقطاع الري بالاستعمال العقلاني للثروات المائية.

إننا نرى أن إيلاء عالم الريف الأولوية لا يبرره فقط الاعتراف بالجميل لهذا الريف على ما قام به أثناء الثورة التحريرية، ولا ماعاناه وما يعانيه من ويلات العشرية الحمراء، إنما يفرضه الوعي بخطورة التحديات التي تواجهها الجزائر والمتمثلة في قيمة الفجوة الغذائية للمنتجات الزراعية المستوردة. فمن هذا الوعي وهذا الإدراك تأتي أهمية تحريك الموارد المتاحة لإحداث تنمية حقيقية ومستدامة في عالم الريف، تعيد له هويته الضائعة وقيمه المتلاشية، وتسمح له بالحوار حول الإنتاج مع المتعاملين معترزين وفخورين بريفتهم، لا يعانون حرج الكبرياء ولا مس الكرامة لأن الطبيب أقدر الناس على تضميد الجراح.

إن تنمية الريف تتعلق بضرورة التكفل بحوالي 1100 بلدية من أصل 1541 بلدية، وبحوالي ثمانية ملايين ساكن ممن يعيشون تحت درجة الفقر، ومن ثم فإن الريف الجزائري يعيش مخاض ولادة وفرصة ثمينة قد تساعده على استعادة مكانته المرموقة في المجتمع، وهذا إذا لم تتم الولادة قبل إجهاض الفرصة من قبل محترفي الكذب على الشعب وطرابانديست العقار.

توجد قضايا أساسية تشغل بال المواطن أولاها البرنامج أهمية وعالجها بنظرة علمية. وأود لفت الانتباه إليها بتقديم جملة من الملاحظات والاقتراحات:

- السكن: نلاحظ على المؤسسات المكلفة بالإنجاز تمسكها بالنمطية وقلّة مراعاة العادات والتقاليد والحاجات الأساسية، فإذا كان مشكل المساحة مطروحا في الشمال فإن أرض الله واسعة بالجنوب، ولا داعي في نظري إلى بناء الطوابق، فالمواطن في حاجة إلى سكن مريح ومنتع.

في مجال السكن الاجتماعي التساهمي وانطلاقا من التجربة فإنه يتعين تشجيع المواطن ودعمه بتوفير قطعة أرض، ومواد البناء وتحرير المبادرات برفع القيود، كإلزامية الارتباط بمقاول لإنجاز السكن دون إهمال المتابعة الميدانية من قبل المصالح المعنية. ورغم قساوة الطبيعة وشساعة التراب فمواطن الجنوب - وأتحدث هنا عن ولاية غرداية - يشكو غلاء المتر المربع، حيث نجد أن له نفس السعر بتيبازة، ويحق لنا أن نطلب دعم الدولة في هذا المجال تشجيعا للمواطن وحرصا على تعمير المنطقة. لاحظنا أيضا أن مشكل البطالة في تزايد رغم المحاولات.

أرى أنه من الضروري القيام بمبادرات محلية، ومراعاة الإمكانيات المتوفرة حيث نجد في الجنوب أن القطاع الفلاحي ومع المخطط الوطني للتنمية الزراعية الذي أقترح بالمناسبة تعزيز غلافه المالي يعد في نظري مجالا مناسباً لتوفير مناصب شغل، لذا يلح الشباب في ولاية غرداية على تهيئة المزيد من المحيطات الفلاحية وحفر الآبار، هذا من جهة، من جهة أخرى ينبغي تحسيس الشباب وتوعيته بالإمكانيات التي توفرها الدولة والسعي من أجل تكوينه وإعداده للخوض في المشاريع مع الحرص على تفادي تعامل البنوك بالفائدة بخصوص القروض الموجهة إلى الشباب، ولا بد من إعداد نصوص تلزم الشركات البترولية الوطنية والأجنبية بتخصيص مناصب عمل للشباب القاطنين بالمناطق المجاورة لها.

بخصوص إصلاح المنظومة التربوية، سجلنا جملة من الانتقادات ومحاولات بعضهم الغوص في حملة انتخابية مبكرة، واعتماد أسلوب الإثارة والتغليب، والحمد لله أن شعبنا يقظ ويدرك تمام الإدراك النوايا المبيتة. وأعتقد أن النص المقدم إلينا واضح فيما يتعلق بالإطار المرجعي للمنظومة التربوية ومنطلقاتها، وما على المشككين إلا الرجوع إلى الصفحتين 36 و 37 من البرنامج، وعليه لاداعي للمزايدات والتغليب. علما أن الحكومة قد وعدت بمشاورات واسعة قبل الشروع في التطبيق.

إن المدرسة في حاجة إلى إصلاح لعدة عوامل وبإلقاء نظرة سريعة على العالم نجد بالتأكيد أن الإصلاح في المجال التربوي عمل مستمر، ذلك لأن التطور والتغيير من سمات عصرنا.

إن الإجراءات الواردة في البرنامج تعد في نظري ملائمة، وأركز بالخصوص على ما يأتي:

- العناية بالعنصر البشري بدءا بالتلميذ والطالب، ومراعاة ظروف المعوزين ومساعدتهم بالغذاء والإيواء والنقل والأدوات المدرسية، ودعم ميزانية الخدمات الجامعية.

- الاهتمام بالمعلمين والأساتذة ماديا ومعنويا وتحسين ظروفهم الاجتماعية خاصة في مجال السكن، والحرص على توفير شروط ترقية علميا وتربويا.

- متابعة المبادرات الخاصة في مجال التعليم والتكوين ودعمهما وأذكر في هذا المجال تجربة التعليم الحر بوادي ميزاب، التي أرى ضرورة تشجيعها والاعتراف بالشهادات التي يمنحها نظرا إلى النتائج الإيجابية التي يحققها باستمرار.

- التعجيل بإنجاز الجامعة المقررة لغرداية، واتخاذ الإجراءات لترقية ملحق المعهد الوطني للتجارة بمثليي الشعانية إلى معهد نظرا إلى النتائج الإيجابية التي حققها، والإقبال المتزايد عليه وأثاره الواعدة في المنطقة.

وأُسجل في هذا المقام ما لاحظته من حرص شديد من لدن السيدات والسادة النواب على مصالح الأمة. كما لاحظت التزاما بأخلاقيات الحوار والنقاش الهادف والبناء والصراحة في تناول محاور البرنامج بالتحليل وتقديم الملاحظات في السياقات التي تقتضيها، فعندما يركز نواب الشعب على مواضيع هي في صميم انشغالات المواطن كالمنظومة التربوية والمسألة الأمنية وندرة المياه وسواها، ألا يدل هذا على حرصهم ومدى التصاقهم بالواقع؟ أعتقد جازما أن ذلك من حقهم باعتبارهم المعبرين بصدق عن ضمير الأمة، ورغم الاختلافات في الآراء وتضاربها أحيانا فإننا نسجل إجماعا في مجال واحد هو التعبير عن انشغالات المواطنين والعناية بإخراج هذا البرنامج الطموح في صورة دقيقة ومكتملة.

إنكم بهذا المسلك تؤسسون لديمقراطية حقيقية عمادها الحوار النزيه والنقاش الجاد وهدفها الأسمى تمكين وطننا العزيز من مسك سبل الرقي والتقدم .

والتزاما بجدول التوقيت، فإن جلسة الغد الثلاثاء سوف تكون في الساعة الثانية والنصف بعد الزوال. يرجى أخذ العلم والالتزام . والسلام عليكم.

الجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية  
عشرة والدقيقة الأربعين ليلا.**

لقد حملني شباب متليلي والمنيعه وبريان والضاية بن ضحوة، مسؤولية تبليغ استيائهم من الوضع الذي جعلهم يمثلون نسبة ضئيلة جدا من مجموع عمال هذه الشركات.

فيما يخص البنى التحتية والأشغال الكبرى فإن ما ورد في مجال المدن الجديدة يعد مشجعا، ونسجل بكل ارتياح الاستجابة لرغبة سكان ولاية غرداية وبرمجة الشروع في إنجاز مشروع متليلي الجديدة والمنيعه، ولفك العزلة وتعزيز الفعالية الاقتصادية وتنظيم التحويل، نأمل الإسراع في تحقيق المشروع الذي طال انتظاره وهو إيصال السكك الحديدية إلى غرداية.

في الأخير، أجد البرنامج ثريا ومتكاملا يستجيب في مجمله للحاجات الملحة للمواطن...

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد الله عمير، السيد رئيس الحكومة .

السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة النواب،

نصل إلى اختتام جلسات اليوم الثاني، بعد أن استمعنا لمداخلاتكم ومناقشاتكم برنامج الحكومة، وإثارتكم جملة من القضايا في صميم هذا البرنامج بهدف إثرائه والتنبيه إلى المشاكل التي تعانيها الشرائح الواسعة من الفئات الاجتماعية.